محضر الجلسة رقم 674

التاريخ: الثلاثاء 13 ذو الحجة 1430 (1 دجنبر 2009)

الرئاسة: المستشار السيد لحسن بيجديكن الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وثمان وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الرابعة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد لحسن بيجديكن رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوسكوس أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بخصوص طلب السيد وزير العدل بتقديم الأسئلة الشفهية الموجهة إليه خلال هذه الجلسة، نظرا لالتزامات حكومية طارئة تخصه، هذه من جهة، من جهة أخرى فيما يخص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 24 نونبر 2009 إلى غاية يوم الثلاثاء فاتح دجنبر 2009:

عدد الأسئلة الشفهية: 19 سؤالا؛

عدد الأسئلة الكتابية: سؤال واحد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس: طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي توصلت الرئاسة ب7 طلبات إحاطة، وقبل الشروع في تناول موضوعها، أطلب من السادة المستشارين التقييد بالتوقيت المحدد في 3 دقائق.

الإحاطة الأولى لفريق التجمع الوطني للأحرار، الفريق الحركي في إطار الإحاطة يسحب هذه الإحاطة، الأصالة والمعاصرة، الفريق الدستوري، الفريق الاستقلالي، الفريق الاشتراكي، الفريق الفيدرالي.

الكلمة لرئيس فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

طبقا لمقتضيات القانون الداخلي لهذا المجلس، أحيط علما المجلس الموقر بحدث مهم جدا تعيشه جامعة محمد الأول، وخصوصا كلية الطب بمدينة وجدة، التي تعرف قلقا كبيرا لدى الأوساط الطلابية والتكوينية والأطر العاملة بهذه الكلية، حيث تعيش مشاكل كبيرة، لحد الآن لم تخرج المراسيم التطبيقية للمستشفى الجامعي لهذه الكلية، التي من المفروض أن يفتح هذا المستشفى قصد التكوين، تكوين الطلبة فيه على أكثر تقدير خلال ربيع هذه السنة لأن الفوج الأول الذي ولج هذه الكلية سيكون ملزما أن يمارس الدروس التطبيقية في المستشفى الجامعي الطبي خلال سبتمبر السنة المقبلة.

ولحد الآن المدرسون الأطباء (les profs de cette faculté) لا يمارسون في المستشفى الجامعي، لا يمارسون، وهذا ما سيصعب لهم المهام، بحيث أنهم لا يشتغلون، ومن المفروض أنه الأستاذ في كلية الطب يمارس ويدرس في نفس الوقت، وهذا الغياب سيكون حاجزا لإعطاء تكوين في المستوى، وكذلك حاجزا في الإعطاء ديال هذه الكلية.

أقول أنه غياب هذه المراسيم، وكذلك غياب هيكلة لهذه الجامعة، هذه الكلية بالخصوص، التي تعيش مشاكل كبيرة ما بين مختلف الأطر ديالها، ولهذا نرجو أن تتدخل الحكومة والوزارة الوصية، وكذلك

وزارة التعليم العالي، ووزارة الصحة، لمعالجة هذا المشكل، لأنه علاش معالجة هاذ المشكل؟ لأنه هذا مشروع ملكي بامتياز، خلال خطاب صاحب الجلالة في 2003 أنه لتأهيل هذه المنطقة، وتأهيل هذا القطاع، أعطى أوامره لإحداث كلية الطب بهذه المدينة.

هذه الكلية التي كلفت الكثير، ورصدت الميزانية، ويعيش من خلالها شباب ولج بمعدلات كبرى، والذي هو مستقبل المغرب، فماشي مزيان أنه تكون في هاد المستوى ديال التسيير، ماشي مزيان أنه تعيش هذه المشاكل، وهي في الانطلاقة ديالها، لأنه من جميع الجوانب ماشي هذا هو المغرب اللي ابغيناه، ابغينا المغرب الذي يوظف الإمكانيات البشرية ويعيش في ارتياح، وأنه كيعطي للشباب أمل في المستقبل.

تصوروا، السيد الرئيس، أن هاد الشباب الذي حصل على معدلات كبيرة يعيش هذه المشاكل يوميا، أنه كيشوف راسو الآفاق ديالو، أنه يدير التكوين ديالو مهددة بالتفريط من بعض المسؤولين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماس:

شكرا السيد الرئيس.

أود باسم فريق الأصالة والمعاصرة أن أثير هذه المرة قضية، هي في واقع الأمر، مهياش قضية طارئة بالمعنى الضيق للكلمة، ولكنها قضية نعتبر أنها قضية على درجة كبيرة من الأهمية، ومن الخطورة في نفس الوقت، وهي قضية أثرنا أن نطرحها بوحي تزامن عيدين، عيد احتفال المغاربة بالذكرى الرابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء المظفرة، وعيد آخر يتهيأ العالم، وبلادنا جزء منه، للاحتفال به، ألا وهو قرب حلول اليوم العالمي لحقوق الإنسان.

القضية التي نثيرها هي قضية فيها الكثير من الجوانب، كثير من الحزن، كثير من جوانب المأساة، وهي قضية التي سماها الرئيس الجزائري الراحل الهواري بومدين بالمسيرة السوداء، وهي القضية التي تتعلق بطرد الجزائر، الطرد الجماعي التعسفي لما يناهز 45000 أسرة مغربية، تعرضوا للطرد الجماعي والتعسفي ضدا على كل مبادئ وقيم حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها في العالم، ومنذ ذلك الحين لا تزال هذه القضية متفاعلة ومستمرة، والكثير من جوانب المأساة فيها لا تزال مستمرة.

بعض الجوانب للتذكير فقط، حتى يعني مطلوب من حين لآخر أن نمارس بعض الوعي الشقي مع بعضنا البعض لكي نذكر أنفسنا بالواجبات المطروحة علينا جميعا، حكومة وبرلمانا ومنظمات حقوقية وجمعيات وغير ذلك.

بعض جوانب قصة هذه المأساة، التي تتعلق ب 45000 أسرة، قامت السلطات الجزائرية بطردها واقتيادها بمداهمة بيوتها، واعتقالها، واقتيادها إلى مخافر الشرطة، دون تمييز بين الرجال والنساء والأطفال، ومصادرة عقاراتهم ومزارعهم، ومتاجرهم، وشركاتهم، وأرصدتهم البنكية، وغير ذلك، فيما يشبه السطو على المغانم، كما يحدث في الحروب البدائية، لا تزال هذه القضية تثير الكثير من الجوانب المستفزة لنا جميعا.

ونحن اليوم، وبعد قرابة 34 سنة من هذه المأساة اللي تعرضوا لها 45000 أسرة مغربية، الكثير من الناس كيعيبوا على الأصالة والمعاصرة لما أثارت في مناسبات مختلفة بعض الأسئلة والملاحظات المرتبطة بما أسميناه بالاختلالات أو بالأعطاب التي تشكو منها أداتنا الدبلوماسية، الكثير من الناس عابوا علينا في فريق والأصالة والمعاصرة أننا نمارس بعض "القسوة" في مخاطبة الحكومة لما تنقولو لها الحكومة الموقرة راه أنتِ تتقاعسين، أو تتلكئين أو لا تأخذين على محمل الجد المطالب ديال المغاربة، 45000 أسرة من يتولى الدفاع عنها؟ ونحن نثير الأسئلة المتعلقة بما الذي تنوي الحكومة فعله من أجل فضح هذه الجريمة التي ارتكبت على بعد أيام قليلة من حلول اليوم العالمي لحقوق الإنسان، من سيدافع على هذه الشريحة الواسعة من المغاربة من أجل استرجاع ممتلكاتهم، من أجل فتح تحقيق دولي حول ما رافق هذه الجريمة من بشاعة ومن قسوة؟

الكثير من الأسئلة يعني تواجهنا بشكل يتطلب منا جميعا، وفي مقدمتنا طبعا الحكومة اللي هي مسؤولة عن الشأن العام وعلى المغاربة والمفروض أنها تدافع عنهم، هي مطالبة اليوم بعد 34 سنة باش تطرح في أجندتها هاذ المطالب ديال هاذ الشريحة اللي هما منا، هؤلاء رفضوا مقايضة هويتهم الوطنية، تشبثا منهم بالوطن، وبالهوية الوطنية، ولا يعقل أن نتنكر لهم بهذا الشكل.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للفريق الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس، في سياق عالمي تعمل فيه كل الدول على تقوية إعلامها الرسمي والغير الرسمي لأجل تحقيق أمنها الإعلامي والثقافي والحد من هيمنة القنوات الفضائية، التي تحمل إلى الشعوب برامج وثقافات لا تميز بين الحابل والنابل، ولا تعترف بالخصوصيات الثقافية الوطنية، أقول في هذا السياق، السيد الرئيس، الذي يحتاج فيه إعلامنا الدعم والتقوية بكل الوسائل لمواجهة الغزو الإعلامي القادم من الشرق ومن الغرب على حد سواء، تتعامل الحكومة مع الإعلام الوطني، وبالخصوص المشهد السمعي البصر بالتراخي والتراجع.

فرغم أن الدراسات أثبتت أن 60% من المغاربة يشاهدون القنوات الأجنبية، تتخلى الحكومة عن دورها في دعم المشهد السمعي البصري، وبعد أن أصبحت الدولة تملك 70% من رأسمال 2M القناة الثانية منذ يونيو 96، وبعد أن تم خلق ضريبة النهوض بالمشهد السمعي البصري الوطني بموجب المادة 16 من قانون المالية 96-97، ثم خلق حساب خاص مسمى صندوق دعم القطاع السمعي البصري الوطني، المادة 44 من نفس قانون المالية.

السيد الرئيس،

إن واقع القناة الثانية يطرح أكثر من سؤال حول دور ومكانة هذه القناة، التي شكلت قاطرة الإعلام المغربي نحو العالمية، فقد اجتمعت كل العوامل للضغط على هذه القناة وإسكاتها، أقول تراجعت وتخلت عن دعم القناة الثانية، وهذا سلوك متناقض سياسيا، فالحكومة أممت هذه القناة، ثم تمنع عنها التمويل العمومي، ضاربة عرض الحائط دفتر التحملات، ثم عقد البرنامج الموقع بين الحكومة والقناة الثانية.

السيد الرئيس،

تروج بعض الشائعات، وبقوة في الساحة الوطنية، على أن هناك توجها داخل الحكومة لأجل إطلاق رصاصة الرحمة على القناة الثانية، التي يستحضر الكل مسارها ورصيدها الإعلامي، الذي هو في آخر المطاف ملك للمغاربة، ولا يجوز لأحد أن يتخلى عنه أو ينسفه دون استشارة المغاربة.

السيد الرئيس،

نستحضر الأزمة التي عرفتها الجريدة الفرنسية للحزب الشيوعي الفرنسية، وهي مماثلة للأزمة المالية التي تعيشها 2M، فتدخلت الحكومة آنذاك اليمينية بتخصيص دعم عمومي استثنائي للاستثمار عمل الجريدة حفاظا على التعددية الديمقراطية في المشهد الإعلامي.

نطلب من الحكومة أن تأخذ مأخذ الجد الدور الذي لعبته وتلعبه 2M في تنوير المغاربة إعلاميا وثقافيا وفنيا وسياسيا في إطار التنوع، وذلك بدعمها دعما كفيلا بأن يعيد لها مكانتها كقناة طلائعية في المشهد الإعلامي المغربي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد فؤاد القادري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقا لأحكام المادة 128 من النظام الداخلي، أحيط مجلسنا الموقر علما بانعكاسات الإضراب المتواصل لعمال شركة النقل الحضري لجهة الرباط-سلا-زمور-زعير، وأقاليم أخرى بسبب hgتعثرات والتجاذبات التي يطرحها مشكل تطبيق القانون المتعلق بالتدبير المفوض، علما أن هذا الإضراب خلق أزمة حقيقية انعكست على مختلف فئات المجتمع، من موظفين وطلبة ومواطنين بشكل عام، خاصة المتوجهين إلى مرافق حيوية كالمستشفيات وجل المؤسسات الخصوصية والعمومية، مما سبب حالة من الارتباك في المرافق العمومية، وأخل بالمردودية المتوخاة.

وحسب منطوق العلاقة بين السلطة المفوضة والمفوض إليه، فإن هذا الأخير ملزم بتنفيذ التزامه، والاحتفاظ بالمستخدمين والعاملين، وعدم المساس بحقوقهم ووضعيتهم وامتيازاتهم، وهو ما ليس حاصلا اليوم في حالة العدد الهام للعمال المتضررين والعاملات المتضررات،

ومن خلالهم أسرهم، مما سينعكس لا محالة سلبا على وضعهم الخاص، وسيكون سببا كذلك في انعكاسات مباشرة على الوضع الاجتماعي بشكل عام.

لذا وإزاء هذه الحالة المزرية فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ينبه الحكومة، ومن خلالها الجهات المسؤولة إلى خطورة استمرار هذا الوضع، ويدعو السلطات المختصة والمعنية إلى فتح حوار مستعجل جاد ومسؤول ذو مردودية على مستوى النتائج الملموسة لحماية حقوق العاملات والعمال المتضررين، كما ندعو –السيد الرئيس– إلى عقد اللجنة المختصة لدراسة الآثار المرتبطة بعدم التقيد بضوابط القانون المتعلق بالتدبير المفوض، الذي يعتبر حديث العهد ببلادنا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار بالتزام الوقت، الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الوهاب بلفقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبقا للمادة 128 من القانون الداخلي للمجلس، أريد أن أحيط المجلس علما باسم الفريق الاشتراكي، أن أشيد أولا بالخطاب الملكي ومضمونه، وأن أنوه بمضمونه، الذي يعتبر في وجهة نظرنا منعطفا إيجابيا في قضية وحدتنا الترابية وأقاليمنا الجنوبية.

ثانيا لقد فاجأنا بانكمون هذا، أمين عام الأمم المتحدة، بانشغاله واهتمامه بجزئيات تافهة، وخرج كليا أو نسى الشكل الجوهري أو الجوهر أو المضمون ديال القضية الوطنية ديالنا، هاد بانكمون اللي يعني راسل مراسلة في سابقة خطيرة من نوعها لما يسمى بعبد العزيز، وهذا اللي كنقولو لبانكمون هو أنه هل يعقل أن 80% من ساكنة أبناء الصحراء اللي كيشاركوا بنسبة عالية في الانتخابات الوطنية، واللي كيتوفروا على أكثر من 50 برلماني داخل الغرفتين المحترمتين، اللي كينخرطوا في التوجهات وفي الوطنية ديالهم وكذا، وكيهتم بشي جزئيات اللي لا تعتبر حتى نقطة من البحر ديال الجوهر ديال مشكل القضية الوطنية.

كذلك أريد أن أحيط المجلس علما بالتنمية اللي كتقوم به وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية في المناطق الجنوبية، واللي سيدنا الله ينصرو في 6 مارس 2002 أعطى الانطلاقة ديالها في المناطق الجنوبية، وأعطاها الانطلاقة ديالها من العيون، وكنستغربو، واحنا حايرين في التصريحات ديال السيد الوزير الأول أمام المجلس الحكومي في 12 نوفمبر، اللي كيقول بأن وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية غادي تشتغل على جهتين فقط، هي الساقية الحمراء ووادي الذهب، وكيقصي كلميم السمارة.

هاذ التصريحات ديال الوزير الأول خلقت ارتباك داخل ساكنة هذه المنطقة، احنا كنستفسرو الوزير الأول، كنتمناو السيد الوزير الأول اللي معندوش الحق باش يقصي جهة من أهم الجهات في التنمية ديالها، اللي عرفت هاذ التنمية على هاذ السنوات القريبة جدا، اللي هي ثلاثة أربع سنوات منذ أن انطلقت وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية، واللي كل المشاريع ديالها اعطاها سيدنا براسو الانطلاقة في هاذ الجهة هذه، وأشرف عليها سيدنا الله ينصرو، كيجي الوزير الأول أمام مجلس حكومي وكيقصي هاذ الجهة هاذي، بغيناه يعطينا باش من طريقة أقصاها، بغينا نفهمو اللي هاذ الوكالة تدار لها قانون من هاذ المؤسسة التشريعية وتدار لها القانون، كيفاش الوزير الأول أمام التصريح الحكومي يلغي هاذ الجهة هذه من وكالة الجنوب؟ اللي لعبت دور مهم في التنمية، ورفعت من التنمية الاقتصادية والاجتماعية ديال هاذ المنطقة، كنتمناو نلقاو الإجابة عند السيد الوزير الأول.

شكرا لكم إلى طولت، السيد الرئيس، ولكن للموضوع أهمية كبرى، ونتمناو على السيد الوزير الأول يجاوبنا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الفيدرالي.

المستشار السيد الصادق الرغيوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

يعرف قطاع النقل الحضري بمدينة الرباط العديد من المشاكل الناجمة عن عدم الالتزام ببنود الاتفاقية المبرمة بعد تفويت مرفق النقل العمومي لشركة فرنسية، والقاضي بتشغيل 3200 عاملا المسجلين ضمن لوائح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، هؤلاء العمال الذين كانوا يشتغلون سابقا في شركات النقل الحضري بمدينة الرباط،

غير أن الشركة الفرنسية وبعد توقيع الاتفاق بحضور كافة الأطراف المعنية، بمن فيهم ممثلو العمال المنتمون إلى الفيدرالية الديمقراطية للشغل، والذين قاموا بمجهودات جبارة ومبادرات شجاعة من أجل التوصل إلى حلول موضوعية، تراعي مصلحة الجهات المشغلة والإدارة والعمال، وكذلك المواطنين الذين كانوا ولازالوا يعانون من أزمة النقل الحضري بمدينة الرباط، وخاصة الموظفون والعمال والتلاميذ والطلبة.

رغم كل المجهودات، ظل مسؤولو الشركة الفرنسية يتحايلون على القانون، حيث شغلوا 1200 عاملا خارج اللوائح المتفق عليها، وأقصوا أزيد من 1200 عامل المسجلين في لوائح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والذين اشتغلوا لسنوات عديدة في شركات النقل الحضري السابقة بالرباط، بعد التزام الشركة بتشغيل، شركة "اسطاريو"، بتشغيل 3200 عامل من عمال الشركات السابقة.

الأدهى والأمر وهو عدم صرف أجور العمال إلى حدود عشية عيد الأضحى المبارك، مما أدى إلى اعتصام العمال، وتضامن بعض المواطنين معهم، ولولا تدخل مسؤولي الفيدرالية الديمقراطية للشغل وتفهم السلطات لانتهت الأمور إلى ما لا تحمد عقباه عشية عيد الأضحى المبارك.

مشكل النقل الحضري، ومدى التزام المستثمرين بدفتر التحملات، وخاصة الجزء المتعلق بحقوق العمال، يتجاوز الرباط إلى العديد من المدن الكبرى، ويتعدى النقل الحضري ليشمل قطاعات أخرى، نذكر منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر: قطاع الفلاحة، فإلى حدود اليوم كذلك، يخوض العشرات من عمال صوديا، وصوجيطا، الذين فوتوا في إطار المخطط الأخضر لمستثمرين جدد يخوضون اعتصامات بمنطقة الغرب بعد تسريحهم وعدم التزام مشغليهم بدفتر التحملات، وتواطؤ بعض رجال السلطة مع هؤلاء المستثمرين، الذين استفادوا من التفويت ويريدون الآن الإجهاز على حقوق الشغيلة.

إننا إذ نحيط المجلس الموقر علما ببعض مظاهر التعسف التي تعاني منها الطبقة العاملة نتيجة عدم التزام بعض المشغل بالاتفاقيات، فإننا ندعو إلى ضرورة احترام القوانين والالتزام بالاتفاقيات المبرمة من أجل استثمار حقيقي يراعي المصلحة العليا للوطن، حيث كرامة العمال جزء من المصلحة العليا للوطن، ولا يمكن ذلك إلا من خلال تضافر جهود كل الأطراف المعنية، من مسؤولين ومستثمرين ونقابات في إطار مقاولة مواطنة، مساهمة في التطوير والتقدم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها عشرون سؤالا، خمسة أسئلة منها آنية موجهة لكل من قطاعات الطاقة والمعادن، التنمية الاجتماعية، تحديث القطاعات العامة، التنمية المجالية، و15 سؤالا عاديا موجهة لقطاعات العدل، الإسكان، السياحة والصناعة التقليدية، التربية الوطنية، الشؤون الاقتصادية والعامة، كتابة الدولة المكلفة بالماء.

نستهل هذه الجلسة بالسؤال الأول الموجه إلى السيد وزير العدل حول إصلاح المهن القانونية، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، محمد السوسي الموساوي، عبد الناصر لحسيسن، محمد العزري، الطيب الموساوي، التيجاني احباشيش، محمد بلحسان، عبد الحميد بلفيل، مصطفى القاسمي، محمد بنزيدية، علي قيوح، عزيز الفيلالي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي المستشارين،

أستسمح، السيد الوزير، لأؤكد أن هذا السؤال الشفوي الذي برمج اليوم من طرف الفريق أصبح متجاوزا، باعتبار أنه قد قدم بتاريخ 9 يناير 2007، ومن بعد هذا التاريخ قد عرف التشريع، وخاصة ما تقوم به وزارة العدل تطور هام جدا أريد أن أذكر به.

لابد كذلك أن نذكر أن وزارة العدل، وفي إطار الإصلاحات، سواء في الحكومة السابقة أو في امتداد عملها في إطار الحكومة الحالية، ما فتئت تعمل من أجل تحديث وتطوير جميع المهن القانونية، وأذكر من بينها، ومن بين القوانين التي صادق عليها البرلمان، القانون الخاص بالعدول وبالنساخ وبالتراجمة وبالخبراء وبالمفوضين القضائيين

وبالمحاماة، هذا كله سنة 2002 إلا أن قانون المحاماة لم تتم المصادقة عليه من طرف البرلمان إلا منذ ما يقرب من سنتين.

وبطبيعة الحال كذلك لاستكمال هذه الترسانة القانونية بالنسبة للمهن القانونية، هناك قانون التوثيق العصري الذي أحيل من طرف الحكومة حاليا على البرلمان، وهو في طور الدراسة بمجلس النواب، وكذلك لا بد أن نشكر الحكومة التي واكبت هذه القوانين، وأخرجت النصوص التطبيقية الخاصة بها إلى أرض الواقع، مما سهل تطبيقها والاستفادة منها وتطوير المنظومة القانونية وكذلك المهن القانونية ببلادنا.

إلا أنني أود بالمناسبة أن أطلب من السيد الوزير انطلاقا من القانون الخاص بمهنة المحاماة أن هناك كانت التزامات عند مناقشة هذا القانون، ومن أهمها إخراج قانون المساعدة القضائية للوجود، ثم كذلك العمل على إخراج النص المتعلق بالمركز الخاص بتكوين المحامين، ثم كذلك لابد أن نطرح بهذه المناسبة الإشكالية المطروحة حاليا في إطار تطبيق المادة 57 من قانون المهنة، والمتعلق بصندوق الودائع، وما يطرحه من مشاكل ومن قلق لدى كافة المحامين بالمغرب، وأثر ذلك وتعطيل مصالح المتقاضين والمحاماة.

ولهذا أطالب، السيد الوزير، بتكثيف المشاورات مع جمعية هيئة المحامين بالمغرب، وكذلك مع مختلف النقابات من أجل إيجاد صيغ مقبولة للتطبيق السليم لهذه المادة على حالتها، باعتبار أنها قانون الآن أصبح ملزما للجميع، وبطبيعة الحال ليس لدي تساؤل باعتبار أن قانون المحاماة الذي طرح هذا السؤال من أجله أصبح الآن واقعا، وهو موضوع تطبيق على أرض الواقع.

وشكرا .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد الواحد الراضي وزير العدل:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

جوابا على هذا السؤال، أريد في البداية أن أؤكد على أهمية الدور الذي تقوم به كافة المهن المساعدة للقضاء، ولهذا حينما تحدث جلالة الملك محمد السادس أعزه الله على الإصلاح، إصلاح القضاء، الإصلاح الواسع، الإصلاح العميق، بطبيعة الحال كان جلالته يفكر في القضاء، ولكن كذلك في كل المهن التي لها علاقة بالقضاء وبالعدالة، من محامين وموثقين وخبراء وعدول والتراجمة إلخ...

بالنسبة لمهنة المحاماة، قانون المحاماة أو قانون التوثيق، السيد الرئيس راه هو بنفسو جاوب على السؤال، حيث أن مجموعة من القوانين دازت ابتداء من 2002، والقوانين الأخيرة دازت في 2008، والقانون ديال الموثقين هو الآن راه بين يدي مجلس النواب.

فيما يخص الفصل 57، الفصل 57 من القانون كيكلف الجمعية ديال المحامين المغاربة باش هي في إطار القانون الداخلي ديالها تنظم أمورها، ولهذا القضية كتعلق أكثر بالجمعية من كتعلق بوزارة العدل، واحنا كنساعدو الجمعية، والأسبوع الماضي تمت عدة اجتماعات معهم لتقديم لهم يد المساعدة حتى يصل هذا القانون إلى أهدافه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هذه البيانات والتأكيد على بعض المعطيات، وبالمناسبة لابد أن أذكر بأن السيد الوزير، وهذه شهادة لابد أن أفصح عليها، وهو أنه لن و لم يألو جهدا أبدا من أجل تكثيف التشاور مع جمعية هيئة المحامين، ومع مختلف النقابات، وعقد لقاءات تواصلية من أجل حل الإشكاليات، وكذلك باعتبار أن قانون المهنة قانون جديد، وجود صيغ مقبولة لتطبيقه على أرض الواقع انطلاقا من القانون، ومن النظام الداخلي الموحد لمختلف الهيئات.

وهذا الفصل أو المادة 57، هي شأن خاص بالنقابات، ولكن وزارة العدل كقطاع وصي، يزخر بكفاءات عالية في مجال القضاء ومجال القانون، وتكثف تجربة واسعة، أعتقد أن المشاورات والتقارب مع الهيئات -بدون شك- سيمكن جميع الهيئات من إيجاد صيغ مقبولة لحل هذه الإشكالية في أسرع وقت.

ثم كذلك، السيد الوزير، أنتهز هذه الفرصة لأذكر بما هو مدون في الأعمال التحضيرية عند مناقشة القانون المالي، وهو التزام الحكومة والتزامات السيد وزير العدل بالتطرق إلى التعديلات التي كانت

مقترحة من طرف فرق الأغلبية في ذلك الوقت من أجل تحسين وإعادة النظر في بعض الفصول التي كانت الغاية ملحة في ذلك الوقت من أجل تمرير أو التصويت أو قبول قانون المهنة في ذلك الوقت أو مشروع قانون المهنة الذي كان في شكل مقترح قانون من طرف هيئة سياسية محترمة، والآن قد مر ما يقرب من سنتين على هذا الوعد، ولازلنا لم نر النور لا لمشروع قانون حكومي ولا لمقترح قانون.

فلابد أن نتشاور مع السيد الوزير من أجل إيجاد صيغة، إما كمقترح قانون حسب المتوافق عليه من أجل تقديم تلك التعديلات لحل هذه الإشكاليات، أو أن تتكفل الحكومة بالإتيان بمشروع كما وعدت.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس،

بالنسبة للحكومة حنا كنعتبرو أن القانون اللي صادق عليه البرلمان في 2008 متكامل، ولكن إلى كانوا السادة المستشارين أو السادة النواب ارتأوا بأنه خص إدخال تعديلات عليه يتفضلوا، احنا متفتحين، مستعدين باش ناقشو معهم كل التعديلات، أما احنا كنعتبرو أن هاذ القانون الحالي كاف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤالان الموالیان يتناولان موضوع التوثيق عقد الزواج، ونظرا لوحدة الموضوع استأذن المجلس الموقر بعرضهما دفعة واحدة، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنهما.

السؤال الأول في الموضوع حول توثيق عقد الزواج، للمستشارين المحترمين السادة: لحسن العواني، خيري بلخير، العلمي التازي، الحسين أشنكلي، عبد القادر سلامة، الحو المربوح، محماد أمزال، أحمد أبرجي، عبد المالك الأعرج، توفيق كميل، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، لقد شكل إقرار المدونة الجديدة للأسرة ثورة حقيقية في داخل المجتمع المغربي، أعادت الاعتبار للعلاقة الأسرية ببلادنا من حيث تكوينها وتنظيمها والآثار المترتبة عنها، ولقد جاءت هذه المدونة لمواجهة النقائص التي كان يعرفها التنظيم القانوني في مؤسسة الأسرة، ومن بينها مسألة توثيق عقد الزواج، خاصة وأن نسبة غير ضئيلة من الزيجات ببلادنا تمت بعملية قراءة الفاتحة، دون المضي في إكمال مساطر توثيق عقد الزواج.

وفي هذا الإطار، منحت المدونة الجديدة للأسرة منذ إقرارها أجل خمس سنوات لإتمام توثيق عقد الزواج بالنسبة للأزواج الذين لازالوا لم يقوموا بهذه العملية، ومع انتهاء هذه المدة لازال عدد من المواطنين لم يقوموا بعملية توثيق عقود زواجهم كما ينص على ذلك القانون، بل لازالت هناك ببعض المناطق زيجات تقوم على أساس قراءة الفاتحة.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن الإحصائيات التي تتوفر عليها وزارتكم حول الأزواج الذين لم يوثقوا بعد عقد زواجهم؟ وهل من إمكانيات لتمديد هذه المدة؟ وما هي مظاهر التحسيس التي ستقومون بها لدفع المواطنين من أجل توثيق عقد الزواج لإنهاء هذه الوضعية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني في نفس الموضوع حول الزيجات الغير الموثقة، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، المهدي زركو، عبد المجيد المهاشي، عادل المعطي، الغازي الغرارية، محمد احسايني، نبيه لحسن، محمد برطيني، البشير أهل حماد، عمر الجزولي، أحمد النماوي، سلامة حفيظي، محمد تاضومانت، عبد الحميد أبرشان، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد المهدي زركو:

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، تعتبر العقود الغير الموثقة إحدى المشكلات التي تعاني منها كل مناطق المملكة خاصة المناطق القروية والجنوبية، التي كانت تعتمد على قراءة الفاتحة بدون عقد مدني ووثيقة رسمية، لهذا

قررت الحكومة قبل خمس سنوات تغيير ذلك مع اعتماد مدونة الأسرة الجديدة، حيث حدد شهر فبراير2009 كموعد نهائي لتوثيق عقود الزواج، هذا الإجراء القانوني الذي نثمنه، حيث عمل على التقليص من حدة هذه الإشكالية، ومكن العديد من المواطنين من التمتع بالحقوق القانونية الناتجة عن هذا العقد.

السيد الوزير،

إننا، السيد الوزير، ننوه بالقضاء، بالعاملين فيه، وخصوصا برجال القضاء بالأقاليم الجنوبية، حيث أن رجال القضاء يعملون بجدية وباجتهاد كثير رغم الصعوبات التي يواجهونها.

لهذا السيد الوزير هذه الإشكالية من بين هذه الإشكاليات اللي مطروحة، من هنا نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير العملية التي ستتخذونها لأجل حل هذه الإشكالية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين معا.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

فعلا حددت مدونة الأسرة، عند صدورها سنة 2004، مدة خمس سنوات كفترة انتقالية لطلب ثبوت الزوجية، وخلال هذه الفترة اتخذت وزارة العدل عدة تدابير من أجل دفع المواطنين، الذين لم يتأت لهم إبرام عقد الزواج، إلى تسوية وضعيتهم من خلال دعوة ثبوت الزواج، ويمكن القول أن هذه التدابير كانت لها نتائج إيجابية، حيث سجلت مختلف المحاكم ارتفاعا كبيرا في عدد القضايا المعروضة عليها، والإحصائيات التي نتوفر عليها هي كالتالي:

في سنة 2004 سجلنا 6918 حالة؛

في سنة 2005: 14817 حالة؛

في سنة 2006: 16832 حالة؛

في 2007: 1751 حالة؛

في 2008: 23390 حالة.

المجموع 80708 ديال الحالات، ولكن نعلم بأنه عدد من الحالات لم تسجل بعد، و لم تسو بعد، ويصعب علينا أن نعرف ما هو عدد هذه الحالات لأنها مجهولة، لو كنا نعرفها كان يمكن لنا نصلحوها، يعني الناس ما كيمكنا نعرفوها حتى كيتقدموا الناس بالطلبات ديالهم.

بالنسبة للمستقبل إن شاء الله، احنا الحكومة وضعت مشروع قانون اللي كيعدل بموجبه المادة 16 من مدونة الأسرة من أجل تمديد هذه الفترة الانتقالية ل 5 سنوات إضافية، ولكن كنتساءلو واش هذا هو الحل؟ اللي نبقاو دائما نمددو، احنا كنا كنعتقدو أن من بعد 5 سنوات غادي نكونو أنهينا المشكل، ولكن المشكل لازال مستمر، كيفما كان الحال المشروع هو جاهز، وسيحال عليكم إن شاء الله بعد استكمال المسطرة التشريعية بشأنه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيبات على الأجوبة، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على الجواب الواضح، هدفنا ملي طرحنا هاد السؤال، السيد الوزير، هو وعيا منا بأن العملية لم تنته بعد، والأرقام اللي اعطيتوها كتدل على ذلك، غادية في منحى تصاعدي، يعني أكبر رقم في 2008، يعني سنة قبل باش تنتهي المدة الأولى، إذن كنلحو وكنطلبو منكم باش تسرعوا باش تجيبوا هاد المشروع ديال القانون باش يمكن العملية تستمر وباش القضاة والعدول ما يرفضوش الناس اللي كيتقدموا عندهم دابا، ملي كتنتهي المدة ملي كيجيو عندهم الناس كيرفضوهم، إذن خص هاذ القانون يخرج بسرعة باش العملية تستمر.

وكنطلبو كذلك واحد المجهود أكبر من الناحية ديال التحسيس، وخصوصا في المناطق الجبلية اللي هي بعيدة اللي الناس ما كيعرفوش المحاكم، كاين مواطنين في الجبال ما كيعرفوش المحاكم، ما كيمشيوش ليهشاي، اللهم إذا دعاهم شي واحد، إذن بالعكس دابا خص وزارة العدل ربما تستعمل قنوات أخرى، كاين القنوات ديال السلطات المحلية إلخ... باش يمكن تمشي عند المواطنين في عوض ما تسنى يجيو المواطنين باش يسويو الوضعية ديالهم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للفريق الدستوري.

المستشار السيد المهدي زركو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، فعلا احنا متيقنين واثقين بأن وزارة العدل اللي انتما على رأسها ستجد الحل لأنه واثقين بأن عمرنا طرحنا شي مشكل ما تحلت بالطريقة القانونية، وهذا إن كان يدل على شيء يدل على الشجاعة اللي عندكم معالي الوزير وما كنجاملك، ولكن أنا كنتكلم من منطلق واقعي لأن في الجهات اللي كنمثلها هناك تغيير استراتيجي في وزارة العدل، هناك كنا كنعانيو من المحاكم الصغيرة والضيقة، الآن الحمد لله الأقاليم كلها متمتعة بمحاكم في المستوى: إقليم كلميم، طانطان، العيون، الداخلة، بوجدور، السمارة، كلها صبحت عندها محاكم في المستوى، وهذا السيد الوزير إن كان يدل على شيء يدل على الجدية والاستمرارية في العمل الجاد، واللي احنا بغيناكم تستمروا فيه، هذه الإشكالية طرحناها عليك لأن كنعانيو منها، السيد الوزير، هناك المئات من العائدين إلى أرض الوطن، طرحت لهم هذه الإشكالية، لأنه ثبوت الزوجية عندهم إشكالية فيها، وحنا كنعرفو بأن الحكومة والشعب المغربي كلو يعاون الناس يستقبلهم بقلب مفتوح، وبغينا نحلو جميع المشاكل ديالنا، نبغيوك الله يجازيك تحاول أن هذه المشكلة تحلها لنا في أقرب وقت.

ومرة ثانية ننوه برجال العدل في الأقاليم الجنوبية، لأنهم السيد الوزير راهم كيعملوا في ظروف صعبة، وأقولها وأنا رافع الرأس، راهم يعملوا بجدية وبظروف جد جد صعبة، نبغيوك تشوف حتى تعاونهم بجميع الإمكانيات المادية والبشرية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير العدل للرد على التعقيبات.

السيد وزير العدل:

السيد الرئيس، اسمحوا لي باش نشكر السادة المستشارين اللي تناولوا الكلمة، ونقول لهم على أننا احنايا كنوجهو التعليمات للمحاكم باش في المستقبل يبقاو يستقبلوا الطلبات ريثما يخرج القانون اللي كيعدل الفصل 16، وغادي إن شاء الله كل الحالات غادي تسوى إن شاء الله.

فيما يخص المجهود اللي كتقوم به الحكومة، هو أنه فيما يخص وزارة العدل غادي نصيفطو دوريات للمسؤولين القضائيين في جميع المحاكم ديال المملكة، وكنطلبو منهم باش يسهلوا على المواطنين كل التدابير اللي خصها تكون، باش يمكن لهم يجيبوهم، وبعض النوبات كيتنقلوا هما لعندهم، المحكمة هي كتمشي عندهم مكتنتظرهمش أنهم يجيو عندها، كنعملو هاد العمل بتنسيق مع وزارة الداخلية، وزارة الداخلية مشكورة كتساعدنا على تحسيس المواطنين بتنفيذ هاد القانون، كذلك كنسقو مع وزارة الخارجية، لأن هاد الشي كيهم حتى المواطنين القاطنين في الخارج، وكنسقو مع الوزارة المكلفة بالمغاربة القاطنين في الخارج، كنسقو مع وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، كنسقو كذلك مع وزارة التواصل، كنسقو مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

وهنا بغيت كذلك نوه بالدور ديال واحد المجموعة ديال الجمعيات غير الحكومية اللي حتى هي كتساهم في هاد المجهود الوطني، ها انتما كتلاحظوا، السيدات والسادة المستشارين، بأن هاد القضية مكتهمش فقط وزارة العدل، ولكن كتهم كل أعضاء الحكومة، وكتهم كل المواطنين بمنتخبين وغير منتخبين، كيفما كان الحال غادي نعملو مجهودنا كلو لاستدراك هاد التأخير اللي وقع، وإن شاء الله غادي النتائج تكون إيجابية.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الرابع الموجه إلى السيد وزير العدل حول الوضعية الاجتماعية لموظفي قطاع العدل، للمستشارين المحترمين السادة: عبد المالك أفرياط، عبد الحميد فاتحي، عبد السلام خيرات، محمد الهبطي، عبد الرحيم الرماح، محمد لشكر، محمد دعيدعة، حسن أكليم، حسن القاسمي، أحمد العاطفي، العربي حبشي، الصادق الرغيوي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نتوجه إليكم، السيد الوزير، بسؤالنا حول الوضعية المهنية والاجتماعية لموظفي قطاع العدل بالارتكاز على أولا خطاب صاحب الجلالة ل 20 غشت 2009 في محاوره الستة، من بين هذه المحاور محور خاص بالموارد البشرية، بشقيها الموظفين والقضاة، نستند أيضا إلى التصريح الحكومي الذي أسس لهذه الحكومة الحالية، ومن بين قضاياه ورش إصلاح القضاء، نستند أيضا إلى الحوار القطاعي الذي أجريتموه مع النقابة الديمقراطية للعدل، العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل، نستند أيضا إلى أن موظفي العدل يشكلون 81% من مجموع الموارد البشرية بالقطاع.

نسائلكم أيضا ما مكانة الموارد البشرية في إصلاح القضاء، خاصة ما يتعلق بإخراج القانون الأساسي ونظام التعويضات؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كما تعلمون تولي وزارة العدل أهمية كبير لوضعية موظفي كتابة الضبط، اعتبارا للمهام الكثيرة والمهمة الموكولة إليها، والوزارة حريصة على أن تكون هذه الفئة في أوضاع مريحة، سواء من حيث ظروف العمل أو من حيث الوضعية المادية، في هذا السياق انتهت الوزارة في سنة 2009 من تسوية مستحقات موظفي وزارة العدل، والتي تقتطع من الحساب الخاص بأثر رجعي، اعتبارا من يوليوز 2007.

وفي إطار مشروع الإصلاح فإن الوزارة بصدد إعداد مشروع قانون بشكل تشاوري مع تمثيليات الموظفين، ومن أجل تحسين الوضعية المادية للموظفين فقد تم تخصيص غلاف مالي إجمالي للرفع من التعويضات الممنوحة لفائدة هيئة كتابة الضبط بقيمة 150 مليون ألف درهم برسم السنة المالية المقبلة في مرحلة أولى، وهذا ما يجسد إرادة الحكومة في تحسين أوضاع موظفي كتابة الضبط.

ومن جهة أخرى نحن بصدد تحويل جمعية الأعمال الاجتماعية إلى المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية، تنفيذا لالتفاتة صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، حيث ستشكل هذه المؤسسة مساهمة مهمة في تحسين أوضاع هذه الفئة التي تقوم بدور هام في نظام العدالة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الوزير.

فقط أريد أن أؤكد أنه سؤالنا حول تحسين الوضعية، نريده أن يكون انسجاما مع ورش الإصلاح، وبالتالي عندما نتحدث عن القانون الأساسي فنتحدث عن قانون جاء بناء على خطاب ملكي سامي، وعندما نتحدث عن نظام التعويضات نتحدث عنه في إطار إعطاء العنصر البشري داخل هذا القطاع القدرات الكافية المادية والمهنية لمواكبة الإصلاح.

صحيح هناك مجهود يبنى على مستوى المحاكم، على مستوى هذا، ولكن من الضروري أن تكون هذه القضية قضية حكومية بامتياز، وليست قضية وزارة العدل فقط، لأن نريد أن تكون إرادة سياسية حكومية لإعطاء الإصلاح معنى حقيقي من خلال هؤلاء الذين مطروح عليهم تفعيل مضامين الإصلاح.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول تأمين الحاجيات الطاقية ببلادنا، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحكيم بنشماس، عبد الرحيم عثمون، عبد السلام بلقشور، عبد الرحيم واعمرو، أحمد شد، المصطفى التومة، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد المصطفى التومة:

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

إخوتي المستشارات،

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا يخفى على أحد الدور الكبير والحاسم الذي تلعبه الطاقة في التطور الاقتصادي بالنسبة لكل البلدان، لذلك عمدت بلدان العالم إلى التفكير في وضع إستراتيجيات مختلفة لضمان أمنها الطاقية.

وفي هذا الإطار أكد جلالة الملك نصره الله في رسالته الموجهة للمشاركين في الأيام الوطنية الأولى للطاقة بتاريخ 6 مارس 2009 على الرهانات والتحديات الجسيمة والواعدة التي يمثلها قطاع الطاقة بالنسبة للبلاد نتيجة تقلبات أسعار المواد الطاقية وعدم استقرارها.

وأمام التزايد الكبير للطلب على الطاقة، خاصة الكهربائية منها، فإنه أصبح من الضروري التفكير الجدي في سياسة طاقية ناجعة تضمن التوازن بين العرض والطلب، وتؤمن التزود بالطاقة وبأثمنة مناسبة لجميع شرائح المجتمع المغربي.

لذلك نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، ما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة لتأمين حاجيات بلادنا من الطاقة؟ ما الذي ستقومون به لتأمين تزود مختلف شرائح المجتمع المغربي بالطاقة وبأثمنة مناسبة؟

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على السؤال.

السيد أمينة بنخضراء وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فعلا واستحضارا للإكراهات اللي كيطرحها مشكل الطاقة ببلادنا، عملت الوزارة، بتعليمات ملكية سامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، على بلورة إستراتيجية جديدة لقطاع الطاقة اللي كتمحور حول النقط التالية:

- توفير باقة كهربائية مثلى، تأخذ بعين الاعتبار خيارات تكنولوجية موثوقة وتنافسية؛
- رفع حصة الطاقات المتجددة في الميزان الطاقي؛
- اعتماد النجاعة الطاقية كأولوية وطنية؛
- الاندماج في المنظومة الطاقية الجهوية؛
- تعبئة الموارد الطاقية الوطنية.

وفي هذا الصدد هاذ الإستراتيجية كانت متوجهة بمخططات عمل وبرامج على المدى القصير في الفترة 2008-2012، المدى المتوسط حتى 2020، والمدى الطويل حتى ل 2030.

ففيما يخص الكهربة، وفي البرنامج الاستعجالي 2008-2012، وحتى ل 2015 من الناحية ديال العرض كاين برامج ديال تقوية الإنتاج بمحطات ديال تقريبا 5600 ميكاوات، اللي غادي تجي تدريجيا من آخر 2008 حتى ل 2015، واللي الأكثر منها غادي تكون كتولد الكهرباء من طرف استعمال الفحم الحجري بصفة نظيفة، اللجوء إلى الموارد الغازية المتوفرة، الاستعمال ديال الطاقات المتجددة بصفة مقدمة على ما كان في السابق.

وفي هاذ الصدد كاين برامج طاقة الإنتاج الريحية والبرامج نتاع الطاقة الشمسية، واللي كيندرج فيها البرنامج الكبير اللي تقدم أمام صاحب الجلالة يوم 2 نونبر في مدينة ورزازات، واللي كيشمل برنامج طموح ديال 2000 ميكاوات في أفق 2020، واللي غادي يبداو في الإنتاج ديالو منذ 2015.

فيما يخص تدبير الطلب، كاين هناك برنامج استعجالي أيضا للاستعمال الأنجع للطاقة بعدة عوامل، منهم البرنامج الوطني للمصابيح ذات الاستهلاك المنخفض، وعدة برامج اللي دفعنا فيها تحفيزات اجتماعية واقتصادية، وتحفيزات خاصة بالمستهلكين الخواص.

وفيما يخص الرؤية المستقبلية في المدى الطويل 2020-2030، فهناك التركيز على الاستعمال ديال الطاقة النووية، والاستعمال أيضا بعض التجارب الإضافية للصخور النفطية، وعدة برامج أخرى اللي غتواكب التطور ديال الكهربة، واللي كيعرف واحد التطور مهم بحال اللي قال السيد المستشار ديال تقريبا 7,5% في المستقبل إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزيرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة الإنتاج الطاقي في بلادنا، السيدة الوزيرة، معروف يعني في حدود 5200 ميكاواط في اليوم، وهو من أصل إما حراري، مائي، غازي، وبنسبة قليلة جدا لا تتجاوز 2,6 من الهوائي.

وكما تعلمون كذلك، السيدة الوزيرة، المحطة الحرارية البناء ديالها يتطلب على الأقل ما بين 3 سنوات إلى خمس سنوات، وهذا هو بيت القصيد عندما تتكلمون على برامج طموحة ذات مدى متوسط أو

بعيد ولا قريب، كيفاش يمكن لكم تطمئنونا كمستشارين كنواب ديال الأمة، وكذلك من خلالنا الرأي العام الوطني على هاد التبعية الطاقية، بحيث أن الاستهلاك ديال الطاقة يرتفع ب 8% سنويا، 8% من 5200 اللي كنتجو معناه أنها 400 حتى ل 500 ميكاواط، بناء محطة حرارية يتطلب 3 سنوات، إلى غادي نتجو 400 ميكاواط بمعنى أنه غادي ننتظرو ما بين 3 سنوات حتى ل5 سنوات، في حين أن الطلب هو يتجاوز 8% سنويا.

إذن من خلال هاذ السؤال المحرج جدا، بالنسبة على اعتقادنا كيفاش يمكن لكم تطمئنونا، السيدة الوزيرة، وهذا كيفسر إلى حد ما التبعية اللي عندنا الآن، لأن كنستوردو الطاقة من جيراننا، وبالخصوص منهم الإسبان في ساعات الذروة، الإنتاج ديال الطاقة كذلك محطة جليك هي ديال مؤسسة خاصة، هاد الهاجس اللي كنعتبروه احنا طاقي أمني إلى حد ما، كيفاش يمكن لكم تطمئنونا مرة أخرى، السيدة الوزيرة، في تعقيبكم مشكورة على هاد المعضلة وهاد الإشكالية اللي مطروحة لبلادنا في إطار التحديات الطاقية؟ وكلشي كيعلم بأننا ماشي بلاد ديال إنتاج الثروات الطاقية، ولكن إن شاء الله بالبرنامج الطموح اللي تكلمتو عليه ديال هو أكبر مشروع في العالم، احنا مطمئنين على المستقبل البعيد، ولكن نرجع لك على الأمد والتخوف على المدى القصير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الوزير.

فعلا كيصعب في بعض الدقائق باش نعطي المعطيات الدقيقة، وهاد الشي كنا قدمناه لجلسات العمل في اللجن اللي كانت تبعات معنا السياسة الطاقية ببلادنا، عندنا برنامج عمل مدقق سنة بعد سنة بالمحطات والوقود اللي غادي تستعمل من 2008 حتى ل 2020 بصفة مدققة، وفي المثال عندنا المحطة الحرارية ديال آسفي وديال الجرف الأصفر اللي غادي يبداو الإنتاج في أواخر 2013 و 2014، وقبل منهم كاين برامج خاصة اللي دخلت في إطار الإنجاز في سنة 2009 ابدينا القدرات ديال 300 ميكاواط في عدة مناطق، كنذكر من بينها عدة محطات اللي وجدات هذه السنة، وهاد البرنامج مدقق وواخذ بعين الاعتبار في المدى القصير والمدى الطويل حاجيات البلاد لا من ناحية تطور الطلب، وفي نفس الوقت ما هما الطاقات اللي خصنا نزيدو ونضيفو في الإنتاج باش نواكبو هاد الطلب المتصاعد.

فيما يخص الاستيراد اللي كان كثير في هاد السنوات الأخيرة بحال اللي كنا قدمنا في جميع الدراسات اللي ورينا، كان جاء تابعا للتأخر اللي كان وقع في بنيات طاقات جديدة في الفترة السابقة، واللي اليوم كنحاولو نعالجوها بهاد البرنامج الإستعجالي ديال 1080 ميكاواط في ظرف سنة ونصف، وفي البرنامج ديال 5500 ميكاواط موزع على عدة مناطق وعدة برامج، واللي غادي تدخل تدريجيا سنة بعد سنة في الشبكة الوطنية، واحنا مستعدين نعملو لقاءات أخرى ونعطيو هاد المعطيات الدقيقة لجميع المستشارين المحترمين اللي محتاجينهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الآني الموالي موجه أيضا إلى السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة حول إقصاء بعض الدواوير بإقليم الناظور من الربط بالشبكة الكهربائية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد القادر قوضاض، عبد الحميد السعداوي، محمد فضيلي، حميد كوسكوس، عمر أدخيل، لحسن بلبصري، عمر مكدر، الهاشمي السموني، عبد المجيد الحنكاري، عبد الرحيم العلافي، بناصر أزوكاغ، يحفظه بنمبارك، عبد الله أشن، حسن قيشوحي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة، لا زال مخطط الكهربة القروية الهادف إلى النهوض بالعالم القروي من خلال تعميم الكهرباء، والذي حددت سنة 2007 كآخر سنة من أجل بلوغ نسبة 100%، إلا أن النسبة المتداولة حاليا حول تحقيق 93% من برنامج الكهربة القروية، يطرح أكثر من سؤال حول واقعية هذه النسبة، إذ أن معظم الدواوير بالعالم

القروي لازالت تنتظر ربطها بالكهرباء، وعلى سبيل المثال بإقليم الناظور فإن أغلب الدواوير بحاسي بركان وأفسو لم تستفد بعد بربطها بالشبكة الكهربائية، كما أن هناك دواوير أخرى بمختلف الجهات لم تستفد بعد بربطها بالشبكة الكهربائية.

ومن هذا المنطلق نود، السيدة الوزيرة، مساءلتكم: ما هي الأسباب الحقيقية وراء تأخير برنامج تعميم الكهربة القروية على الصعيد الوطني؟ وما هي النسبة المئوية من التغطية بمختلف الجهات بالشبكة الكهربائية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب على السؤال.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بحال اللي كتعرفوا جميعا قطع هاذ برنامج الكهربة القروية الشمولي أشواطا هامة، وتحققت في إطاره إنجازات كبيرة، مكنت من التعميم الشبه الكلي للكهربة بكل المناطق القروية، ومكن هذا البرنامج من رفع نسبة التغطية الكهربائية القروية في الصعيد الوطني من 18% سنة 1995 إلى 96% إلى حدود الآن.

وبخصوص إقليم الناظور، فالإستراتيجية المتبعة كتهدف بالأساس إلى تعميم الاستفادة من الكهرباء على صعيد هذا الإقليم، والتغطية كتوصل إلى 90% لأن 96% هو معدل على التراب الوطني، وكاين أرقام اللي كتدور ما بين هاذ الرقم هذا في جميع المناطق الأخرى.

فإقليم الناظور 90%، أما بالنسبة للدواوير اللي كتطلع الكلفة ديالهم فوق السقف ديال 27000 درهم نظرا لتشتت المساكن أو عدم توفر بعض الجماعات على الاعتمادات اللازمة، فهاذ الأماكن هاذو كان تقترح عليهم باش يدخلوا لهم الألواح الشمسية.

بخصوص جماعة حسي بركان، استفادوا جوج ديال الدواوير اللي كيضموا 160 مسكن لحد الآن من الكهرباء عن طريق الربط بالشبكة الكهربائية، والأشغال جاري بها العمل اليوم في 13 ديال الدواوير اللي كتضم 413 مسكن، واللي غادي تتم في شهر مارس 2010.

فيما يتعلق بجماعة أفسو، استفادت 4 ديال الدواوير، اللي كتضم 280 مسكن من الكهرباء عن طريق الربط بالشبكة الكهربائية، وتعطى دابا الإذن للأشغال وبداية كهربة 7 ديال الدواوير، اللي كتضم 206 مسكن، على أن تنتهي الأشغال في شهر يوليوز ديال سنة 2010.

وبعض الدواوير، كاين أيضا برمجة كهربة ديال 10 الدواوير، اللي كتضم 400 مسكن بجماعة حسي بركان، و6 ديال الدواوير، اللي كتضم 192 مسكن بجماعة أفسو بالألواح الشمسية المنفردة، نظرا لارتفاع الأثمنة اللي وصلت السقف ديالها حتى ل 43000 درهم.

وفي الأخير بغيت نقول، بأن المكتب الوطني للكهرباء كيعمل حاليا على إنهاء الأشغال ديال الكهربة القروية المتعلقة بالشطر الرابع من هذا البرنامج، واللي غادي يواكب نهاية البرنامج في أواخر سنة 2010، وكنعملو أيضا في إطار التعاون مع الجماعات المحلية بوزارة الداخلية باش نظرو لهاد الإسراع ديال هاد 4% اللي باقا على التراب الوطني.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيدة الوزيرة.

التزام الحكومة كان النهاية ديال المشروع في 2007 وبتعليمات ملكية طبعا، ولكن للأسف 93 و96 هاذ الأرقام احنا ملي تتهضرو عليهم كيجيب لي الله غير احنا اللي بقينا في ذاك المنطقة معندناش الضو، علما أنه فين مسولتي تتلقى مازال باقين، وهاد النسبة اللي تتعطيو، السيدة الوزيرة، ياريث لو كون تتعطيو النسبة ديال المنازل اللي استفادت، لأنه كتعطيو واحد النسبة ديال الجماعات، بينما كاين جماعة اللي كتديروا الاستفادة استفادت، وهي فيها النص مازال لم يستفد، هذا تيجرنا باش نقول لك بأنه حاسي بركان اللي تتهضري عليه راه فيه 23 دوار، باقي فيه 10 ديال الدواوير ماستافدوش نهائيا، و4 ديال الدواوير في إطار استكمال... مجزأ واحد الجزء منو اللي...

طرحنا هاد السؤال بغينا نقولو لكم لأنه كاين واحد الخط ديال الضو دايز كيربط بين حاسي بركان بالمحطة السككية، ودايز في واحد العدد ديال الدواور، ابغينا باش نستغلو هاذ الخط، على الأقل باش نخفضو أو نوصلو الضوء لهاد الناس، وهذا راه كان السيد الرئيس ديال جماعة حاسي بركان، كان كاتبكم برسالة موجهة للوزارة على أساس هاذ الموضوع باش تاخذوه بعين الاعتبار، على الأقل نلقاو حل نسبيا لهاذ الناس، لأنه هاذ الجماعات الفقيرة اللي مازال متوصلوش راه هادو خصهم برنامج خاص، الجماعات الفقيرة راه مازال كيخصها برنامج خاص باش يحلوا المشكل ديالهم، راه كاين الجماعات اللي معندهاش كيفاش غادي تدير، وبالتالي لابد من التفكير في هاذ الموضوع، ثم البرنامج دابا أنتم مستمرين معرفناش على أي أساس؟ واش برنامج تكميلي؟ واش برنامج ترقيعي؟ حتى في تقديم البرنامج ديال مشروع الحكومة معرفناش أسمو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم، فعلا كان وقع بعض التأخير في البرنامج لأن ملي كان توضع المخطط الأول كان تعطاه سقف زمني، ومن بعد تعطاو التعليمات الملكية السامية باش يتقرب ذاك السقف الزمني، وعملوا جميع المتدخلين: وزارة الداخلية مع الجماعات المحلية، والمكتب الوطني للكهرباء مع وزارة الطاقة على بلورة إسراع هاذ المشروع، إلا أن بعض الحالات وقع مشاكل في بعض الشركات اللي كانت كتقدم الأعمال ديالها، اللي كثرت عليها الأعمال، وما كانتش كتقدر توفي بها، طلبات العروض اللي مكانتش كتكون نتيجتها إيجابية، وكتعاد النظر ديالها، فكان بعض التعطال في بعض المناطق.

فيما يخص المنطقة ديال حاسي بركان، فاحنا مستعدين باش مع المكتب الوطني للكهرباء والإدارة ديالو المحلية ناخذو بعين الاعتبار هاذ المشاكل، ونشوفو ما هي الأسباب الخاصة، واش قلة الموارد المالية ديال الساكنة اللي باقى مكملاتش الخلاص ديالها، نشوفو الحلول المناسبة حسب المشاكل اللي هي مطروحة، واللجن مستعدة باش تواكب أي إقليم إقليم اللي عندو مشاكل في هاذ الإطار ديال البرنامج القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول إستراتيجية الحكومة لمناهضة العنف ضد النساء، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أعمو، العربي خربوش، محمد عذاب الزغاري، عبد الرحيم الزمزامي، جناح عبد العزيز، أحمد حاجي، أحمد الرحموني، محمد الزعيم، حسان الغزوي، عبد المولى حمري، الحسن أكوجكال، فاروق شاهير، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

اسمحي لي السيدة الوزيرة أولا أن أتقدم إليك بالتهاني الحارة بمناسبة حصولك على جائزة (Minerva) صنف السياسة، التي تشرف عليها الرئاسة الإيطالية، وتمنح لشخصيات فاعلة، وقدمت خدمات لوطنها وللإنسانية، ومنحت لك هذه الجائزة اعترافا لك بجهودك منذ سنوات للنهوض بأوضاع وحقوق النساء والطفولة، فهنيئا لك مرة أخرى.

سؤالنا، السيدة الوزيرة، مرتبط بهذا المجال بالذات، فقد خلد العالم ومعه المغرب يوم الأربعاء الماضي اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، وارتأينا في فريق التحالف الاشتراكي أن نساهم في هذا التخليد بهذا السؤال الآني، حتى يكون لهذا الموضوع الحيوي، والذي يهم مجتمعنا برمته، صدى داخل البرلمان.

فالمغرب دخل منذ مدة في توجه حداثي، من ضمن محاوره المساواة بين الجنسين، وإدماج المرأة المغربية في التنمية، وفي الحياة الوطنية بشكل وازن وفعال، وهي إحدى معارك مغرب اليوم، مغرب الحداثة والتقدم والديمقراطية.

غير أن نساء المغرب مازلن يعانين من أشكال متعددة من الإقصاء، ومن نظرة دونية، وهضم للحقوق، واعتداء على إنسانيتهن، ومن

المظاهر الصارخة للاعتداء على كرامة النساء وحقوقهن الدنيا ظاهرة العنف الممارس عليهن، سواء كان عنفا جسديا يمارسه في كثير من الحالات الأقرباء، أو عنفا معنويا يمارسه المجتمع برمته.

وقد قامت الحكومة بوضع برامج لمناهضة العنف ضد النساء، غير أن هذه البرامج مازالت لم تثمر سوى نتائج محدودة، لأن العنف ضد النساء له علاقة وطيدة بالثقافة السائدة، وبنظرة المجتمع للنساء، مما يتطلب إستراتيجية متكاملة لا تقتصر فقط على الجوانب القانونية وعلى معالجة الحالات المصرح بها، بل يجب أن تشمل عمق المشكل، وهو العمق الثقافي، وهو ما لا يمكن أن يتم سوى بإشراك المدرسة من خلال المقررات الدراسية، ووسائل الإعلام خاصة السمعية البصرية، وأماكن العبادة من خلال خطب الجمعة مثلا، وكل الأجهزة المساهمة في التأطير الثقافي للمجتمع.

فالموضوع لا يرتبط بوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، بل بعدد من القطاعات الحكومية، إضافة إلى دور المجتمع المدني من خلال المنظمات النسائية والحقوقية، مناهضة العنف ضد النساء إذن قضية الحكومة برمتها، وقضية مجتمع.

وعليه نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن التدابير التي تتخذها وزارتكم لمناهضة العنف ضد النساء، وعن إستراتيجية الحكومة المتعددة الجوانب لإشاعة ثقافة جديدة بخصوص المساواة بين الجنسين، وتغيير النظرة التقليدية عن النساء، وللنساء عن أنفسهن، سواء على مستوى المدرسة أو الإعلام أو أماكن العبادة، وباقي القطاعات المعنية، للحد من العنف أو على الأقل للتخفيف منه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة نزهة الصقلي وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

في البداية أود أن أشكرك السيد الرئيس العربي خربوش على الشعور الرقيقة اللي عبرتي عليها في مناسبة تناولي جائزة (Minerva)، هذا حافز من أجل أننا نستمرو جميعا من أجل خدمة مصالح بلادنا من خلال تقوية دور ومكانة المرأة في كل الميادين، وبالتالي أشكركم ومن خلالكم كل فريق التحالف الاشتراكي على وضع هذا السؤال الهام، ونحن على بعض الأيام من الاحتفال باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، واللي يمكن نقول لكم على أننا في إطار الحملة الوطنية السابعة لمناهضة العنف ضد النساء، اللي غادي نحتفلو بها إن شاء الله يوم 8 دجنبر تحت شعار "معا من أجل مناهضة العنف ضد النساء"، وبإشراك كذلك مع وزارة التربية الوطنية، ووزارة الاتصال، وكذلك وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، كما هو الشأن كل سنة أننا كنشركو هاذ الوزارات في بث واحد الثقافة ديال التسامح، وديال احترام الآخر، واحترام النساء، وبالتالي زرع ثقافة المساواة.

واليوم يمكنا نقولو على أنه بلادنا اخطات خطوات جد مهمة في ميدان حماية النساء من العنف، والآن مثلا نتوفر على نظام مؤسساتي معلوماتي حول العنف المبني على النوع اللي تمت الانطلاقة ديالها في نوفمبر 2007 من طرف وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن بشراكة مع وزارة العدل ووزارة الصحة والدرك الملكي والأمن الوطني، واللي غادي تسمح لنا باش نتوفرو على معلومات ممركزة، واللي غنقدموها في المناسبة ديال 8 دجنبر، اللي غادي تعطينا الأرقام الوطنية حول العنف ضد النساء.

كذلك قمنا بتقوية مركز الاستماع الوطني، اللي هو متواجد في وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، وسهلنا هذاك الرقم الهاتفي ديال الاتصال اللي كان فيه 8 ديال الأرقام، واللي الآن صبحوا فيه فقط 3 الأرقام ساهلين باش يتذكرها الإنسان، 345 يعني بمكالمة هاذ رقم الهاتف أي امرأة يمكن لها أو أي رجل اللي عندو باش يعبر على وضعية المرأة ضحايا العنف، يمكن له يتصل بهذا الرقم، وكنشتاغلو بشراكة مع هذه الوزارات اللي تكلمت عليها، وكذلك بشراكة مع 45 ديال الجمعيات ديال المجتمع المدني اللي هي شريكة ديال هاذ مركز الاستماع الوطني.

كذلك فيما يخص التكفل بالنساء ضحايا العنف، هناك 345 مركز وخلايا استقبال للنساء ضحايا العنف، منهم الأمن الوطني كيتوفر على 145 خلية في 42 ديال المدن، كاين الدرك الملكي اللي كيتوفر على 41 ديال الوحدات المتنقلة لمحاربة العنف ضد النساء، وزارة العدل اللي عندو 21 خلايا استقبال في محاكم الاستئناف و65

في المحاكم الابتدائية، وزارة الصحة اللي عندها 11 ديال المصالح الطبية ديال استقبال النساء ضحايا العنف، بالإضافة إلى 62 ديال مراكز الاستماع اللي هي ديال الجمعيات، وكنقومو كذلك بتكوين يعني رجال الدرك الملكي وكذلك رجال الأمن في إطار الوزارة، وكاين 132 رجال الدرك اللي استافدوا من هذا التكوين، و60 في الأمن الوطني.

ويمكن لي نقول لك على أنه كاين واحد البرنامج مهم جدا، اللي هو "تمكين" اللي كيجمع ما بين 13 ديال القطاعات الحكومية و 8 ديال المؤسسات ديال الأمم المتحدة، وكلها ترمي إلى تنظيم هاذ الحكامة ديال تدبير مناهضة العنف ضد النساء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، التعقيب لأحد المستشارين المحترمين.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

لا نشك في المجهودات التي تبذلونها في مجال النهوض بقضية النساء والأطفال، وكل المجالات التي لها علاقة بحقيبتكم الوزارية، صحيح على أن المغرب قطع شوطا كبيرا في مجال مقاربة قضية نسائية، وعلى الأقل تحريكها داخل المجتمع من أجل إعادة النظر في مركزها حتى يكون مركزا طبيعيا إنسانيا.

إلا أن الذي جعلنا نغتنم فرصة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء، هو ما جاء في التصريح الحكومي أو الحكومات السابقة، وأهم ما جاء في التصريح الحكومي الأخير هو البرنامج الذي أشرتم إليه الوطني لمناهضة العنف ضد النساء، وجاء بشكل تأكيدي في جميع التقارير المرفوعة إلى المنظمات الأممية في هذا المجال، وبالطبع أنتم تقومون بالتنسيق في هذا المجال الذي يهم مختلف القطاعات الوزارية، إلا أنه ظهر بشكل جلي على أن هذه المقاربة التي تمارس الآن تجعلنا نطرح سؤال: هل هناك بالفعل سياسة عمومية في مجال مناهضة الاعتداء أو العنف ضد النساء ؟

في هذا الإطار أنتم قلتم بأن هناك قاعدة معطيات، هل هذه القاعدة معطيات يمكن أن تعطينا النسب الدقيقة بالنسبة لمختلف أشكال العنف الذي تمارس ضد النساء؟ سننتظر يوم 8 دجنبر، يعني 8 من هاذ الشهر لنطلع على هذه المعطيات، إلا أن الذي يلفت الانتباه هو أنه في التقارير المرفوعة في هذا المجال، وفي التزام الحكومة تتحدث عن دعم هذا البرنامج بالميزانية المستجابة لمقاربة النوع والمساواة، في سنة 2007 تاريخ انطلاق البرنامج لم نشهد ضمن الميزانية فقرة من هذه الفقرات، 2008 كذلك، 2009 نفس الشيء، 2010 نفس الشيء، ثم هناك الميزانية المرتكزة على النتائج كذلك وعلى النوع الاجتماعي.

وأخيرا نرى أنه في إطار سد هذا الفراغ، نرى أنه من الضروري التفكير بجد في إحداث صندوق خاص لدعم المساواة، هناك الآن مشروع صندوق الكفالة الاجتماعية، أظن أنه وصل الوقت لوضع صندوق لدعم المساواة وتكافؤ الفرص، كما أنه من اللائق والحكومة يجب أمام الصعوبات التي وردت: إشكاليات ثقافية، اجتماعية، أن تبادروا إلى مناداة البرلمانيين لتكوين فرق التتبع من أجل حماية النساء.

كذلك نرى أنه من الضروري إحداث مركز أو وكالة وطنية لتتبع السياسات العمومية في هذا المجال بالذات، وإلا ستبقى سياسة عمومية -إن وجدت- مع مشكلة التنسيق ستبقى معلقة.

الآن تتحدثين على مراكز الاستقبال، يمكن أن أقول لكم على أن 80% من مراكز الاستقبال، لا على مستوى وزارة العدل، ولا الشرطة، ولا كذا، لا تشتغل، مقاربة الرقم الهاتفي مزيان، ولكن ما هي النتيجة؟ أي ما هي تقييم النتائج التي حصلنا عليها، وحالة أوضاع العنف ضد النساء تنتشر بجميع وأبشع حالات العنف التي نراها يوميا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا على الملاحظات ديال السيد المستشار المحترم، ولكن ربما الوقت هو اللي ما اسمحناش باش نقدمو كل ما كنقومو به من عمل جبار في ميدان كل هذه القضايا اللي تكلمتو عليه السيد المستشار المحترم، كلها عندنا فيها حصيلة، وعندنا فيها رصيد، وكنتمنى إن شاء الله أنكم غادي تحضروا معنا يوم تقديم البرنامج، يوم 7 إن شاء الله، وأننا غادي يمكنا نتعمقو في هذه القضايا لأنه فعلا قمنا بدراسة لتقييم

الخدمات المقدمة من طرف هذه الخلايا ديال الاستقبال، وهيأنا واحد الشريط اللي كيبين كذلك النوعية ديال هاد الخدمات، اللي كيقدموها مختلف الخلايا.

كذلك كناخذو بعين الاعتبار الجانب الاقتصادي والاجتماعي ديال محاربة العنف ضد النساء، لأنه النساء اليوم كيعيشوا في وضعية مزرية، اللي يمكن فعلا أننا نتكلم عن محاربة العنف ضد النساء بدون ما نظرو كذلك للجانب لتقوية القدرات للنساء، وهاد البرنامج "تمكين" الكبير اللي تكلمت عليه ها هو فعلا كيجمع مجموعة كبيرة من هاد الأعمال، منها خلق مرصد وطني للعنف ضد النساء، منها القيام ببحث وطني حول العنف ضد النساء، اللي قامت به المندوبية السامية للتخطيط، واللي غادي يتم التحضير ديالو إن شاء الله في أفق شهر يونيو غادي يكون واجد.

وكذلك كاين مشروع القانون لمناهضة العنف الزوجي، اللي هو جاهز، واللي غادي توضع إن شاء الله في نهاية هاذ الشهر أمام الأمانة العامة للحكومة، وكاين كذلك دراسة حول نشر ثقافة المساواة اللي قدمنا النتائج ديالها في اليوم الوطني للمرأة المغربية، واللي إن شاء الله غادي نخرجو منو واحد الإستراتيجية ومخطط عمل.

اللي يمكن لنا نقولو هو بأنه كل السياسة اللي كترمي إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين، كلها فعلا كتأدي الى مناهضة العنف ضد النساء، إذن في هاذ الميادين كلها الحمد لله المغرب ماشي غير متقدم، كيتعطى كنموذج بالنسبة لبلدان العالم، ولكن كيبقى أنه عمل ماشي ساهل، وعمل للي كيتطلب ماشي فقط تكثيف جهود ديال كل القطاعات الحكومية، ولكن كيطلب كذلك تكثيف الجهود ديال كل المتدخلين، لا المجتمع المدني، ولا وسائل الإعلام، ولا منتخبين، ولا الجماعات المحلية، اللي الحمد لله الآن أصبح فيها واحد النسبة مشرفة ديال النساء، اللي غاتعطيها واحد الوجه جديد، هذا كله كيكب في إطار النهوض بالمساواة بين الجنسين، وبالتالي محاربة العنف ضد النساء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة حول التواصل باللغة العربية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحكيم بنشماس، عبد السلام بلقشور، شد أحمد، خنوفا عبد الله، بونهير جمال، مصطفى الوجداني، الشيخ أحمدو أدابدا، محمد اطريبش، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد اطريبش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة ،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

في جميع الحضارات تعتبر اللغة وعاء الأمة المعبر عن مشاعرها، وأحاسيسها، ووجدانها، وأفكارها، ولا شك أن التفريط فيها، والحط من قدرها، وتحجيم دورها، يفقد الأمة والشعوب والمجتمعات الناطقة بها إحدى خصائصها ومميزاتها، وبالتالي هويتها.

واللغة العربية من مكونات هوية أمتنا، ورغم التنصيص عليها في جميع دساتير المملكة كلغة رسمية لبلادنا، لازالت العديد من الإدارات المغربية تتواصل مع المرتفقين بلغة أجنبية.

لذا أسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات الحكومية المتخذة لإعادة الاعتبار إلى اللغة العربية كمكون من مكونات هويتنا الحضارية أولا، ولأنها اللغة الرسمية حسب منطوق الدستور، علما أن العديد من القطاعات الوزارية تتواصل هي الأخرى بلغة غير اللغة العربية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للجواب على السؤال.

السيد محمد عبو الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

أود في البادية أن أشكر السادة المستشارين المحترمين عن فريق الأصالة والمعاصرة على طرحهم هذا السؤال حول التواصل باللغة

العربية، هذا السؤال الذي ينم عن الاهتمام المتزايد باللغة العربية، وبمدى احترامنا لاستعمالها في محيطنا الإداري كأداة للتواصل والتعامل، خصوصا وأن اللغة العربية -كما جاء في سؤالكم- تشكل بالفعل عنوانا للهوية الوطنية، ورمزا من رموز الوحدة المغربية والعربية، خاصة وأنها لغة القرآن الكريم، وأنها اللغة الرسمية للبلاد كما هو وارد في دستور المملكة.

وفي هذا الصدد، أود التأكيد على أن الحكومة أخذت على عاتقها التزاما بالرفع من شأن اللغة العربية، خاصة في الإدارات العمومية، دون التفريط في تعددية المغرب الثقافية والحضارية واللغوية، وذلك بإعطاء الأمازيغية الاهتمام الذي يليق بمكانتها، كما جاء ذلك في التصريح الحكومي المقدم أمام مجلسكم الموقر.

ومن التدابير والإجراءات التي اتخذت لسد بعض الاختلالات التي تؤدي إلى عدم التواصل باللغة العربية بالمرافق العمومية، هناك عدة مناشير أذكر منها منشوري السيد الوزير الأول، والصادرين في دجنبر 1998 وأبريل 2008، هاذ المرسومين كيهدفوا إلى إلزام الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية باستعمال اللغة العربية في كل المجالات، أولا فيما يتعلق ما بين العلاقة اللي كتربط ما بين الإدارة والإدارة، والعلاقة ما بين الإدارة والمرتفقين.

وكذلك تلزم الإدارة باستعمال اللغة العربية كلغة رسمية في الوثائق والمذكرات والمراسلات والتقارير والمحاضر وكل الاجتماعات وغيرها، بالإضافة إلى هذا عملت وزارة تحديث القطاعات العامة على إنجاز واحد المعجم للمصطلحات الإدارية الأكثر تداولا في الإدارة، واللي جاء في واحد الإطار معجمي موحد ومحين يحمل إسم المعين، هاذ المعجم هو في الحقيقة كيشكل واحد ثمرة تعاون ما بين الوزارة وما بين معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

عملت الوزارة كذلك على إعداد واحد المجموعة ديال الدلائل باللغة العربية، وهاذ الدلائل تهم التسيير والتدبير الإداري، وأخص بالذكر دليل تسيير الموارد البشرية، ودليل المساطر الإدارية الأكثر تداولا.

وفي الأخير أريد أن أؤكد كذلك على أن الوزارة أنجزت واحد مشروع الواجهة الإلكترونية للبحث في الأنترنيت والأنترانيت، يمكن من القيام بالبحث في صفحات موقع الويب باللغة العربية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد المستشارين للتعقيب.

المستشار السيد محمد اطريبش:

شكرا السيد الرئيس.

وكذلك نشكر السيد الوزير على هذه الإيضاحات حول سؤالنا المطروح من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، وهدفنا من طرح هذا السؤال كفريق هو التسريع بوثيرة تفعيل المذكرات والمنشورات الصادرة عن وزارتكم الموقرة، حتى يتم استعمال اللغة العربية في المعاملات الإدارية وغيرها.

حقيقة أتفق مع السيد الوزير عندما قال بأن المغرب حقيقة له هوية متكاملة ومتنوعة، وكذلك يتمتع بمخزون من الثقافات واللغات، فلم لا تستعمل هذه اللغات أيضا في التداول اليومي حتى تفي بالغرض المطلوب للمواطنين، وهدفنا وهو تسهيل المأمورية للمواطنين أثناء تعاملهم مع الإدارة المغربية.

وأيضا اللغة بشكل عام، السيد الوزير، قلنا هي أداة بحث وتواصل وتعبير وعلم ومعرفة وفلسفة، واللغة العربية هي أقوى اللغات، ونسميها من وجهة نظرنا بأن اللغة العربية هي أم اللغات، لأن اللغة العربية هي الوحيدة التي تفهم فتقرأ، أما بالنسبة للغات الأخرى فهي تقرأ فتفهم، وكما قال أحد الشعراء عنها:

أنا البحر في أحشائه الدر كامنا *** فهل سألوا الغواصة عن صدفاتي.

إذن هذه هي قوة اللغة العربية التي تجمعنا، وتجمع المغاربة، وتجمع أيضا العالم العربي والإسلامي.

وشكرا السيد الوزير.

المستشار السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات العامة:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت غير نؤكد للسيد المستشار المحترم على أن مسلسل دعم تعريب الإدارة المغربية بصفة عامة، والتواصل باللغة العربية داخل المرافق العمومية أصبح يجبر واحد الاستجابة واسعة من طرف جميع القطاعات، يمكن لي نْأكد لكم على أن اليوم كل المراسلات ما بين

الإدارات وبالمواطن جلها تتم باللغة العربية، إلا استثناءات قليلة جدا، وخاصة عندما يتعلق الأمر ببعض المواضيع التقنية اللي مازالت أن بعض المراسلات تكون باللغة غير العربية.

والحكومة، في هاذ الإطار مرة أخرى، أؤكد على أنها حريصة على استعمال اللغة العربية في كل المرافق العمومية كأداة للتواصل وإلزامية كذلك استعمالها في المعاملات الإدارية الرسمية طبقا لمقتضيات الدستور ديال المملكة.

وفي الأخير، بغيت فقط أن أؤكد على أن مسألة التعريب هي في الحقيقة أسمى من أن تعالج عبر وضع نصوص قانونية ملزمة، لأن المناخ القانوني لدعم عملية التعريب، ونجده بشكل واضح في مقتضيات دستور مملكتنا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية المكلف بالتنمية المجالية حول ضرورة الحرص على تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتنمية العالم القروي، للمستشارين المحترمين السادة: خليد الإبراهيمي، عبد السلام اللبار، عبد العزيز العزابي، خديجة الزومي، النعم ميارة، فؤاد القادري، أحمد بومكوك، سعيد كرم، ناجي الفخاري، محمد زاز، محمد بلحسن خيير، علي قيوح، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

الأخت المستشارة المحترمة،

السيد الوزير،

كثيرا ما نتحدث عن العالم القروي وتنمية العالم القروي حتى أصبحت كلمة تستهلك في كل المناسبات، خصوصا عند المبتدئين في عالم السياسة، لكن ما نراه حاليا ومع تقدم العلم والتكنولوجيا، ومع دخول المغرب الحمد لله في القرن الواحد والعشرين، لازلنا نرى التخلف يضرب أطنابه في جميع المجالات وفي جميع الأوساط القروية.

السيد الوزير، هل ستبقى الفكرة الاستعمارية المغرب النافع والغير نافع هي السائدة؟ أم هناك برنامج معين سطرتموه وفق التوجهات السامية لجلالة الملك، وفي إطار كذلك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للنهوض بالعالم القروي والكف أو الحد من الهجرة القروية، التي لازالت هذه تقتل المدار الحضري، وتخلق عدة مشاكل لا قبل لنا بها، ونحن نعاني الأمرين مع البطالة داخل المدن؟

فماذا أعدت وزارتكم، السيد الوزير، لتنمية قروية فاعلة ومفعولة للكف أو لإيقاف هذا الفرق فيما بين المدار الحضري والقروي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية المجالية للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد عبد السلام المصباحي كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية الترابية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

أولا بغيت نشكر السادة المحترمين المستشارين أعضاء الفريق الاستقلالي على تفضلهم بطرح هذا السؤال، اللي كيصب في عمق الإشكالية الترابية اللي تتعمل الحكومة في ضوء التوجيهات الملكية السامية على الاشتغال عليها، وذلك من خلال العديد من الآليات الإستراتيجية، اللي يمكن لنا نذكرو منها الإستراتيجية الوطنية للتنمية المجالية، والإستراتيجية الوطنية للتنمية القروية، اللي غادي تعزز إن شاء الله قريبا بإستراتيجية وطنية أخرى للنهوض بالمناطق الجبلية.

والجواب على سؤال المستشار المحترم، من المفيد التذكير بالجهود اللي تتبذلها الحكومة بهدف تسريع وثيرة إنجاز التجهيزات الأساسية لفائدة العالم القروي، حيث ارتفعت نسبة الولوج للاستفادة من الماء الصالح للشرب مثلا في سنة 2009: 87%، الكهرباء 98%، الطرق والمسالك القروي ب 64%، كما أن هناك جهود تبذل على مستوى باقي القطاعات توخيا للتضامن والتكافل الاجتماعي، من قبيل مثلا برنامج تيسير، وتكثيف الشبكات الداخلية والمطاعم

المدرسية، برنامج النقل المدرسي في قطاع التعليم، من قبيل التعميم التدريجي لنظام المساعدة الطبية (RAMED)، واقتناء مجموعة من الوحدات العلاجية وسيارات الإسعاف لفائدة العالم القروي في مجال الصحة، ناهيك عن مجموعة من التدخلات القطاعية الأخرى الهادفة إلى الاستجابة للحاجيات الضرورية لسكان العالم القروي والمناطق الجبلية.

ومن المفيد كذلك التذكير بدور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إذ في هاد الاتجاه يمكن لنا نقولو بأن المبادرة نجحت باش تنزل نسبة الفقر في الجماعات القروية المستهدفة من 36% إلى 21%، فضلا عن دور الأوراش الكبرى المهيكلة الهادفة إلى خلق أقطاب جهوية للتنمية المندمجة وإحداث دينامية جديدة للتنمية المحلية، وهذا اللي تيفسر المبلغ المعتمد في مشروع القانون المالي لسنة 2010 ديال 20 مليار درهم، هو اللي تيشكل 2 مرات ما كان مبرمج سنة 2007 وبزيادة ديال 15% مقارنة مع 2009.

وفي السياق ذاته، وتجاوزا للعمل القطاعي العمودي، وانطلاقا من الرؤيا الترابية الشمولية الجديدة لتنمية العالم القروي المتضمنة في التصريح الحكومي، فقد أعدت وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية إستراتيجية وطنية للتنمية القروية، هاد الإستراتيجية تعتمد المقاربة الترابية، وتنجز من خلال مشاريع مندمجة محلية صاعدة، توضع على أساس من التشارك والتعاقد، وتمول بالارتكاز على صندوق التنمية القروية كرافعة تمويلية محفزة على الانتقائية، والاندماج بين مختلف البرامج والقطاعات.

وفي هذا الصدد، وبتفعيل موارد صندوق التنمية القروية، وضعت الوزارة برنامج برسم سنة 2009، تيشمل 25 مشروع، وتيغطي 460 جماعة قروية موزعة على 32 إقليم و14 جهة، و50% من هذا البرنامج من المبلغ المعتمد اللي هو 300 مليون موجه للمناطق الجبلية (الريف والأطلس المتوسط، الأطلس الكبير والأطلس الصغير)، فضلا عن العديد من البرامج الأخرى المتعلقة بالإسكان والتعمير اللي تتدخل بها الوزارة في العالم القروي والمناطق الجبلية، والتي لا يسع الوقت لتعدادها في هذه الجلسة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد علي قيوح:

شكرا السيد الرئيس.

أصحاب معالي الوزراء،

إخواني أخواتي المستشارين،

أولا كنشكرو السيد الوزير، وتقريبا هاد الاقتراحات ديالو وهاد المسائل، احنا أولاد الأطلس الكبير والأطلس الصغير، ولحد الآن شخصيا كما قال السيد الرئيس اللي طرح السؤال، هادي 30 عام أو 34 عام تحت هاد القبة، ودائما نسمعو بهاد السنة ديال البادية، ولكن لحد الآن مازال ما جاتشي سنة ديال البادية اللي لمسنا، احنا كنشوفو دائما تقدم والسنة ديال البادية، ولكن كتمشي للمدينة، والاكتظاظ كيمشي للمدينة، اليد العاملة ولا السكن، خص البادية خص يكونوا في هاد المناطق اللي ذكرها السيد الوزير مشاريع اللي هي تجلب الناس، ومشاريع اللي تبدا مدينة صغيرة وترجع كبيرة، وباش نقولو يعني هاد الأرقام، كنعترفو بها وكنعترفو بالمجهود ديال هاد الحكومة، ولكن البادية باقي ضايعة، باقية عينهم في السماء عند الله، ملي كتجي الشتا القلوب كيرطابوا والوجوه كيرطابوا وكلشي كيفرح، ولكن ملي تكون جفاف الاعتقاد ديال الناس كيبقى في الله سبحانه.

ولهذا حنا كنعرفو كل واحد الوزاراء في الحكومة ديالنا أشنو كيدير، وكنوهو به، ولكن البادية باقي موخرة، وإلى بغا الإنسان مثلا يسافر على 600 كلم ولا 700 كلم مقهى ما يلقى فيها حريرة في الصباح، ولا يلقى فيها قهوة، ولكن إلى مشيت للمدن 24 ساعة على 24 ساعة، التنمية اللي بغا ينمي ولا بغا يدير تجزئة ولا بغا يدير شي حاجة كيمشي دائما للمدينة اللي فيها الإعفاءات والمناطق الصناعية، أما شي واحد اللي يجي للبادية ويخلق فيها مدينة، حتى لمتى غادي تخلقوا هاد المدن؟

على كل حال، السيد الوزير، كنشكرو الأعمال ديالكم والله يخليكم، حنا هاد العهد هذا ديال محمد السادس الله ينصرو، اللي ما خلى حتى قرية، ولا حتى مدينة، ولا 24 ساعة/ 24 ساعة، وخلق مغرب جديد بالنسبة للواحات ديال النخيل، اللي هي كتعطي على 15 عام و20 عام ولات كتعطي على 3 سنين، هو اللي كنشوفو والاعتقاد ديالنا في الله وفيه، ولهذا هاد الحكومة وهاد الوزراء خصهم

يقربوا للبادية، البادية إسم ديال البادية ولو هنا 90% ديال اولاد البادية.

شكرا الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد كاتب الدولة في إطار الرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية الترابية:

احنا متفقين مع السيد المستشار المحترم فيما يتعلق بأنه البادية باقة متأخرة، ولكن بالمقارنة مع ماذا؟ مقارنة مع المدينة، كذلك المقارنة كيمكن لها تم داخل العالم القروي نفسه، فبطبيعة الحال أنه كاين هناك تأخر، ولكن هاد التأخر هاد الحكومة طبقا للتوجيهات الملكية السامية جات بواحد المقاربة جديدة، واحد الرؤية جديدة، لأنه بغينا نخرجو من ذاك المنظور ديال الرشان، كون أنه نقومو بأعمال جزئية، أعمال غير متكاملة، وبغينا نمرو لواحد الإستراتيجية اللي كتنبني على مقاربة ترابية مندمجة، مبنية على التعاقد، ومبنية على التشارك، هاذ المقاربة هي اللي ضمناها الإستراتيجية الوطنية للتنمية القروية، هي اللي ترجمناها إلى مشاريع، وهي اللي غادي نبداو إن شاء الله أننا نزجوها ابتداء من هاذ الشهر هذا المقبل إن شاء الله.

غادي يجي الوقت إن شاء الله في الجلسة أثناء تقديم المشروع ديال القطاع في اللجنة باش نشرحو هاد شي، ونشرحو هاد الرؤية الجديدة، اللي هي رؤية اللي جات بها الحكومة، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الكاتب الدولة في التنمية المجالية.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية والمجالية حول تقاعس البنوك في تمويل السكن الاجتماعي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحكيم بنشماس، أحمد الكور، عابد شكيل، عبد اللطيف اسطمبولي، محمد صالح اقميزة، أحتيت الحفيظ، المكي الحنكوري، محمد الكادي، مصطفى الوجداني، أحمد شد، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد مصطفى الوجداني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

أيها الحضور الكريم،

السيد الوزير،

لقد عرفت بلادنا مؤخرا انطلاق مجموعة من الأوراش الكبرى، وفي هذا الإطار فقد شهد قطاع البناء حركية غير مسبوقة كان لها من دون شك انعكاسات إيجابية في مجال خلق وابتكار فرص شغل جديدة، وكذا توفير السكن اللائق لمجموعة من المواطنين، لكن لوحظ، السيد الرئيس، أن الأبناك المغربية لم تواكب هذه الدينامية، وخاصة بالنسبة للسكن الاجتماعي الذي يبقى هو الحلقة الضعيفة في هذه المعادلة، وذلك بفعل العراقيل الكثيرة والمتعددة التي وضعها أمام الراغبين في هذا المنتوج.

فمن هنا نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير التي اتخذتها وزارتكم لتحفيز الأبناك المغربية، وحثها على التعاطي الإيجابي مع الراغبين في اقتناء السكن الاجتماعي؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الإسكان والتعمير للإجابة على السؤال.

السيد أحمد توفيق حجيرة وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدتين والسادة المستشارين المحترمين،

فعلا كما جاء في سؤالكم هناك تراجع نسبي فيما يتعلق بتمويل الأبناك للسكن الاجتماعي، ولكن الأرقام اللي موجودة اليوم فيما يتعلق بالسكن بصفة عامة، جاري القروض، أشنو هي جاري القروض؟ هما المغاربة اللي اخذاو قروض من عند الأبناك باش يمولوا الاقتناءات ديال المساكن ديالهم، كاين ارتفاع ما بين أكتوبر 2009 مقارنة مع أكتوبر 2008، كاين ارتفاع ديال 12%، كذلك كاين

ارتفاع ديال النسبة ديال 59% ما بين 2008 و2007 ، يعني كاين ارتفاع سنوي، يعني دزنا من 58 ل 12% هذا بصفة عامة.

ولكن فيما يتعلق بالسكن الاجتماعي، كما جاء في سؤالكم، كاين انخفاض، وهاذ الانخفاض المرد ديالو ماشي تراجع الأبناك، الانخفاض راجع للانخفاض ديال العرض وتراجع الإنتاج، فما فيها باس نذكرو بأن الفوكاريم اللي هو واحد الآلية اللي أحدثتها الدولة باش تضمن الفقراء وذوي الدخل الغير القار والمحدود والفقراء من أهم ياخذوا قروض من عند البنكة، هاذ الفوكاريم ضمن إلى حدود اليوم 52822 أسرة، يعني حوالي 800 ألف نسمة، المبلغ الإجمالي ديال القروض اللي دازت عبر الضمانة ديال فوكاريم هي 9,3%، ولكن بحال اللي قلتيو هناك تراجع ديال 35% ديال هاذ المدة بالمقارنة مع المدة الأخرى، وهذا مرده ماشي الأبناك، هذا مرده الإنتاج ديال السكن الاجتماعي، الذي يعرف في هذه الآونة معضلة إنتاج، واللي كما تعلمون وكان هذا موضوع أسئلة من قبل، تناولته الحكومة في لجنة الرقابة الإستراتيجية، ونتابعه عن كثب عبر كل المكونات ديال الحكومة بتعاون مع النظام البنكي الوطني، وبتعاون كذلك مع القطاع الخاص من أجل تدارك هاذ الوضع بسرعة لأنه وضع غير مريح.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد شد:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

من طبيعة الحال، فاش تنديرو التحليل الموضوعي والجدي للوضعية ديال السكان ديال الوطن ديالنا، تنلقاو بأن واحد الفئة كبيرة من الفقراء وذوي الدخل المحدود، هذه الفئة بطبيعة الحال الهم الأساسي والرئيسي والمبتغى ديالها هو أنها تحقق واحد المسكن، إما لها أو لوليداتها أو للعائلة ديالها، وبطبيعة الحال هاذ الفئة هي من التجار الصغار ومن حرفيين ومن بعض الموظفين الصغار، وبعض الموظفين المتوسطين، وبعض العمال بالخارج.

إلا أن هاذ الفئة تصطدم مع الواقع، الواقع اللي ذكرو السيد الوزير تيقول بأن فعلا كاين تراجع، ولكن في نفس الوقت تيقول بأن كاين واحد النسبة ديال الارتفاع، من طبيعة الحال إلى درنا تحليل الارتفاع، الناس اللي استافدوا من القروض تنلقاو واحد الفئة خاصة ومعينة، الناس اللي تفتحات لهم مجالات باش يديروا واحد الاستثمارات كبرى، وخصوصا في المدن الكبرى، إلا أن كاين تراجع كبير فيما يخص العملية ديال فوكاريم، ربما أنا تنعتبرها عملية غير ناجحة، علاش؟ لحقاش خلال التحليل ديالنا الموضوعي، تنلقاو جل المدن اللي ما فيهاش هاذ السكن اللي تيشترطوا هاذ النوع من القروض، مثلا بحال مجموعة ديال المدن اللي ما فيهاش هاذ السكن هذا، اللي من طبيعة الحال تيفرض واحد الشروط أنه تكون الأرض، يكون المنزل ميفوتش 200 ألف درهم، ثانيا أن يكون محفظ، ثالثا أنه يكون عندو واحد المواصفات معينة، تقريبا مجموعة ديال المدن ما فيهاش هاذ المواصفات ديال هاذ المنازل.

لهذا بغينا، السيد الوزير، يعطينا فعلا واش الحكومة عندها شي برنامج مستقبلي، أنها تكون تتساهم، وتكون عندها واحد الإرادة حقيقية باش تنقذ هاذ الفئة الكبيرة من السكان، علاش؟ لحقاش هاذ الناس من السكان، ربما في الأواخر ديال السنوات ديالهم عندهم رغبة واحدة، هو أنهم يحققوا السكن الاجتماعي، أنه يديروا واحد تنسميوه بالدارجة "قبر الحياة" واش فعلا فاش تنحللو منطقيا وتنشفو مجموعة ديال السكان ديالنا، مجموعة ديال الناس ذوي الدخل المحدود، واش فعلا عندهم هاذ السكن هذا؟ وفي نفس الوقت تيجرنا الحديث عن الاستثمارات اللي تتديرها الدولة، واش مثلا تنلقاو يلّه استثمارات تتنحصر في مجموعة ديال المدن، مثلا على سبيل المثال فاش تنمشيو مثلا للمنطقة اللي تنتمي لها أنا، منطقة جهة تادلة أزيلال، وبالضبط مدينة بني ملال، واش فعلا أن الدولة تدخلت ودارت مثلا سكن اجتماعي حقيقي لمثلا لهاذ الفئة من السكان؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية:

بسرعة، أولا ما كاينش هناك فشل ديال فوغاريم، بحجة أنه بحال اللي قلت 53000 أسرة من الفقراء وذوي الدخل المحدود ولاو يدخلوا للبنكة، والبنكة سلفت لهم فليسات، واخذاو الديور ديالهم، كنتكلمو على 300 ألف نسمة اللي تملكت المنازل ديالها بفضل هذه الآلية.

المشكل، السيد المستشار، وانت معك الحق، هناك تراجع ماشي ديال فوغاريم، تراجع ديال الإنتاج، طبعا ملي كيكون فوغاريم كيعطي أقصى ما يمكن أن يعطي هو 200 ألف والإنتاج ديال 200 ألف ما بقاش، طبيعي أن الآلية ديال الضمان ما بقاتش، ولهذا هناك تراجع اللي يساوي اليوم حوالي 30 إلى 35% ديال فوغاريم، ولكن بحال اللي قلت لك أنه الآن كاين مجهود كبير من طرف الحكومة في اللجنة ديال اليقظة الاستراتيجية اللي تناولت الملف، وهناك اقتراحات عملية من أجل تدارك الوضع في الأيام والأسابيع القليلة المقبلة من خلال التحيين ديال الآلية ديال فوغاريم، لتتناسب مع الوضع اللي استحضرتيوه.

كذلك فيما يتعلق مع بني ملال، لا أعتقد أن هناك نسيان لبني ملال، بني ملال من ضمن 37 مدينة اللي تم الإعلان ديالها مدينة بدون صفيح، مدينة بني ملال فيها أقطاب حضرية جديدة، مدينة بني ملال عاد فتحنا فيها شركة جديدة ديال العمران، مدينة بني ملال فيها برامج كبرى داخل المدينة وحول المدينة، مدينة بني ملال غادي إن شاء الله، والمنطقة ديال تادلة أزيلال غادي تكون هي المنطقة النموذجية المغربية على المستوى الوطني اللي كنتوقو من خلالها أنه نوصلو لواحد العملية نموذجية ديال التعاقد بين الدولة وما بين الجهة، إن شاء الله بغيناها تخرج النموذج من منطقة ديال بني ملال، وهناك عمل كبير ومثمر، أنا متفق أن العجز كبير، ولكن ماشي مكاينش مجهود الدولة، كاين مجهود الدولة، نتمناو أنه يوازي الحجم والعمق والصعوبة ديال العجز اللي كتعرفوا المنطقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية، وعددها 4، السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية حول ارتفاع أثمان الفنادق المغربية وضعف جودة الخدمات المقدمة للزوار، للمستشارين المحترمين السادة عبد الحكيم بنشماس، أحمد الكور، عزيز اللبار، إسماعيل المغاري، عابد شكيل، عبد اللطيف اسطمبولي، فريدة النعيمي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشارة السيدة فريدة النعيمي:

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

إن مسألة ارتفاع أثمنة الفنادق المغربية وضعف جودة الخدمات المقدمة بها تشكل أهم المعضلات التي تعيق تطور القطاع السياحي ببلادنا، وهو الأمر الذي يضعف من جاذبية منتوجنا السياحي، رغم تنوعه الطبيعي الثقافي والإيكولوجي، ومن جهة أخرى فإن الرهان على السياح الأجانب لتسجيل أعلى نسب ملء الفنادق لم يعد بالأمر اليسير في ظل وضعية الأزمة الاقتصادية العالمية، التي تتخبط فيها سائر دول العالم، مما أصبح يحتم ضرورة التفاعل الإيجابي مع السائح المغربي.

فمن هذا المنطلق نسائلكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات العملية التي نهجتها وزارتكم من أجل تشجيع السياحة الوطنية، وكذا دور لجان التفتيش التابعة للوزارة في عملية الزجر والمراقبة للخدمات المقدمة في العديد من الفنادق المغربية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد محمد بوسعيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدتين والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السادة المستشارين المحترمين على وضعهم هاذ السؤال، اللي هو في شقين: الشق الأول يتعلق بتشجيع السياحة الداخلية، واحنا متفاهمين ومتفقين على أن هذا يعني خصها تحظى بالأولوية، وأن السياحة الداخلية كتشكل واحد القاعدة صلبة لتنمية السياحة بصفة عامة، وكما ذكرت في العديد من المناسبات أن هناك عائقين لتطوير السياحة الداخلية، العائق الأول واللي جاء في التدخل ديالكم السيدة

المستشارة المحترمة هو الثمن، والعائق الثاني هو نوعية الإيواء، لأن المغاربة عندهم سياحة عائلية، على كل حال غرف الفنادق لا تلائم دائما هاذ السياحة العائلية، فنتجه ونشتغل على محورين: المحور الأول يتعلق بإجراءات فورية، الهدف منها هو تنشيط السياحة الداخلية عبر عمليات تحفيزية، المتكونة أو المتشكلة في كنوز بلادي، واللي انطلقت في عدة نسخ منذ 2003، واللي آخر نسخة هي 2009، وجات بالجديد هاد عملية كنوز بلادي، إذ أنها ما بقاتش مختصرة على العطلة المدرسية ولات طول السنة، كاين أكثر من 5 آلاف سرير فندقي، وهنا يمكن لي نشكر كل الفنادق الوطنية التي ساهمت وتساهم في هاد العملية، اللي نذكر بالأثمنة هما 260 درهم للغرفة بالنسبة للفندق من نجمتين، 360 درهم للغرفة بالنسبة لثلاث نجوم و560 درهم بالنسبة ل4 نجوم، وتخفيض 60% من الثمن العمومي بالنسبة للفنادق ل5 نجوم، هاد العملية اللي يمكن لي نقول لكم، ونسجل أنها يعني أنها حققت واحد الهدف، وتمكنا من أنه نشطو بالفعل السياحة الداخلية، ونعطي رقم واحد ارتفاع عدد المبيتات بالنسبة للمواطنين المغاربة إلى آخر أكتوبر في الفنادق المصنفة 9%، منذ بداية السنة ارتفع عدد المبيتات للمواطنين المغاربة في الفنادق المصنفة ب 9%، ارتفاع ديال السياحة الداخلية.

بالنسبة للتوجه الثاني هو خلق محطات إيواء سياحية موجهة إلى للسياحة الداخلية عبر إستراتيجية بلادي، اللي كتهدف إلى خلق 8 محطات، بطاقة إيوائية ديال 30 ألف سرير، ومضاعفة المبيتات بهاذ المحطات، واللي ثلاثة المحطات تم تفويتها و 3 المحطات هي في طور التفويت.

بالنسبة للشطر الثاني المتعلق بمراقبة جودة الخدمات، فالحكومة تقوم بحملات وطنية مستمرة لمراقبة مدى احترام الفنادق المصنفة لمعايير الجودة التي يتطلبها مستوى تصنيفها، يعني يكون ذاك الفندق اللي كيرفع عدد النجوم، يكون فعلا يستحقها، وبهاذ المناسبة كان هناك هاذ العمليات منذ بداية السنة أدت إلى تقهقر العديد من المؤسسات الفندقية، يعني من ذاك عدد النجوم ديالها بالعديد من الوجهات، منها مراكش فاس أكادير وطنجة، ولكن هاذي ماشي حملة، هاذي يعني عمل خصو يكون مستمر ومداوم عليه، لأن من جودة الخدمات وجودة المؤسسات الفندقية تترتبط جودة السياحة بصفة عامة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عزيز اللبار:

السيد الرئيس،

الأخت المستشارة المحترمة،

بقت لنا تقريبا دقيقة و 80 باش تزيدوها لنا في التعقيب إن شاء الله، باش منديروش بحال المرة الأخرى السيد الرئيس.

جوابا على السيد الوزير المحترم، تنشكركم لأنه هاذي نقط أساسية، وأول ما غادي نبداو غدي نبداو بكنوز بلادي، ألا ترون السيد الوزير أن الغموض وعدم الدقة التي تلف العقد الموثقة والموقعة مع المنشآت السياحية والفندقية، القاضي بتقديم العروض بأثمنة تفضيلية ومشجعة في إطار برنامج كنوز بلادي؟

في هاذ الشطط، السيد الوزير، حنا تنعرفو بأن العقد الموقعة مع المنشآت السياحية والفندقية، ولكن في آخر التوقيع تيكتبوا كتبة صغيورة (selon disponibilité) أي المغاربة اللي تيمشيو للشواطئ في الصيف الشمالية أو الجنوبية كأكادير على سبيل المثال، يستحال واش هاذ المواطنين المغاربة، يستحال 3 مرات بهاذ الأثمنة اللي هي معقدة ومطبق عليها ما بين طرف الوزارة، أي الحكومة وما بين المنشآت السياحية، هاذي الأولى.

ثانيا، السيد الوزير، في نطاق ارتفاع الأثمنة، هذا راجع لارتفاع الضرائب، أي 21 هبطات ل 19 ضريبة، هنا كمثال صغير السيد الوزير، وأنتما تتعرفوا جد المعرفة هذا الميدان، خاصة ملي تنمشيو غير ل (la TPT) ولا (TPC)أي (taxe professionnelle) ديال الفندقة السياحية وديال المجالس البلدية، إذن تتوصل ل39,50 درهم لكل شخص، هنا قلتو السيد الوزير بأن 2 نجمات 260 درهم، 3 نجمات 360 درهم، وهنا ملي عائلة ديال 4 ديال الناس غير بوحدها غادي تخلص 40 درهم غير ديال (taxe) في 4، هي 160 درهم، هي ثمن نجمة وحدة، إذن لا يعقل بأن هاد الناس غادي يمكن لهم يستفيدوا هاد الاستفادة في هذا النطاق.

إذن إلى مكانش إعادة النظر، وتعرفوا السيد الوزير في آخر الشهر، في 30 ديال الشهر إلى مخلصش ذاك الفندق، ذاك الضرائب اللي هي (TPC) و(TPT) أي الضرائب السياحية، والضرائب ديال الجماعات

المحلية، تتزاد عليه 30%، وهنا كما قيل في بعض المقالات وبعض التدخلات بأن بعض الإخوة متيأديوش الواجبات ديالهم، هنا السيد الوزير، هنا جبت الفرصة باش نهضرو في هاد الأمور اللي هي جد مهمة، إذن هنا ملي حتى الضيوف اللي تيكونوا معروضين لجلب السياحة ديال ذاك المدينة أو ذاك الجهة، حتى هما خصك تؤدي عليهم الضرائب، علاش؟ لأن (Les fiches de police) تيمشيو للأمن، إذن خصك تؤدي عليهم، إذن في هاد الأمور التقنية، منغطلوش فيها السيد الوزير، غادي نخليوها حتى للجان، وذاك الساعة نهضرو في الأمور اللي هي جد مهمة، أكتفي بهذا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

باختصار شديد كنوز بلادي، الفندقيين والمهنيين عن طواعية، وهذا اللي خصنا نفهموه، الوزارة ليست، هادي تجارة حرة حتى بالنسبة للأثمنة، ماعندناش هناك، يعني كل فندق تيدير السياسة ديالو التجارية، ما كنوقعوش عقود، هذه بإرادية وطواعية، وأنا تنشكر السيد المستشار المحترم اللي هو أيضا فندقي، باش أن الفنادق تفتح الأبواب ديالها في وجه المواطنين.

بالنسبة للضريبة اللي اذكرتي، السيد المستشار المحترم، باش ما يوقعش تغليط، هاذيك 39 درهم بالنسبة للفنادق ديال 5 نجوم، اللي الليلة فيها من بين 800 درهم إلى 900 درهم، 1000 درهم، بالنسبة للفنادق ديال نجمتين هي أقل من 10 دراهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤالان الموليان يتناولان موضوع تأثير الأزمة المالية على القطاع السياحي، ونظرا لوحدة الموضوع أستأذن المجلس الموقر بعرضهما معا، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنهما.

السؤال الأول في الموضوع حول انخفاض الطلب على المنتوج السياحي المغربي في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحكيم بنشماس، أحمد الكور، مصطفى الرداد، محمد العقاوي، عزيز اللبار، إسماعيل المغاري، محمد البطاح، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عزيز اللبار:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي مستشارة المملكة المحترمة،

إخواني مستشاري المملكة المحترمين،

لقد شكل القطاع السياحي في المغرب وإلى أمد قريب قاطرة تنموية حقيقية، ساهمت بشكل حقيقي وملموس في تقوية موارد خزينة الدولة من العملة الصعبة، وكذا تشغيل أعداد هائلة من الأجراء والمستخدمين والحرفيين، سواء في القطاع السياحي أو في القطاعات المرتبطة به.

لكن، وعلى غرار ما وقع في جل دول المعمور، التي تقاسما نفس المنتوج السياحي، فقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية وقع الكارثة على منظور المغرب ومخططه السياحي في أفق 2010، وأمل استقطاب 10 مليون سائح، ذلك أن مجرد الحلم بمثل هذا الرقم في الأوقات الحالية، أصبح بعيد المنال وضربا من ضروب الخيال، في ظل وضعية اقتصادية عالمية صعبة.

فمن هذا المنطلق نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات الاستعجالية التي قامت بها وزارتكم من أجل استقطاب المزيد من السياح، وكذا أجرأة تحقيق هدف بلوغ هدف 10 مليون سائح، خاصة وأنه لم تعد تفصلنا عن سنة 2010 إلا شهر واحد، كذلك كيف تفكر وزارتكم في الحد من التداعيات السلبية للأزمة مع قطاع السياحة؟ هل تتوفرون على برنامج عملي تحفيزي للمنعشين السياحيين على المستوى المهني والمادي؟

نلاحظ كذلك، السيد الوزير، غياب أي وقع للدعم الإضافي الذي خصص لميزانية قطاع السياحة لسنة 2009، والذي حدد في 300 مليون درهم أي 30 مليار سنتيم، ما يدفعنا إلى التساؤل حول مدى مساهمة هذه الاعتمادات المالية المضافة في مواجهة الأزمة الاقتصادية، وما هي مجالات صرفها؟ مع العلم أن الجميع يعرف التداخل وعدم الانسجام بين وزارتكم الموقرة، السيد الوزير المحترم، والمكتب الوطني للسياحة، بل بالإضافة حتى مع الخطوط الجوية المغربية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني الموجه إلى السيد الوزير في نفس الموضوع حول الأزمة المالية ومدى تأثيرها على القطاع السياحي، للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أبدوح، عبد الغاني مكاوي، عبد العالي الحسيسن، رفيق بناصر، جمال بنربيعة، محمد يرعاه السباعي، بلعيد بنشمسي، محمد نصيري، علي جغاوي، أحمد احميمد، سيدي محمد ولد الرشيد، محمد زاز، ناجي الفخاري، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

لا يخفى على أحد أهمية القطاع السياحي داخل المنظومة الاقتصادية المغربية أو مدى ارتباطه بشريحة اجتماعية مهمة من المواطنين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

كما أن سنة 2010 تعتبر تحديا مطلوبا تحقيقه بالوصول إلى 10 مليون سائح، وتحقيق هذا التحدي يتطلب من الجميع الانخراط فيه كل من موقعه، خاصة وأن بلادنا تتوفر على مؤهلات سياحية هائلة، ويبقى علينا استغلال هذا المنتوج السياحي الاستغلال الأفضل بما يضمن تحقيق الأهداف المسطرة، والاهتمام بالسياحة الداخلية التي تشكل العمود الفقري في التنمية السياحية خلال فترات الأزمات، كما حصل مثلا أثناء حرب الخليج على أساس اتخاذ التدابير اللازمة والكافية لتشجيع هذا النوع من السياحة، خاصة فيما يتعلق بتخفيض الأسعار وجعلها في متناول فئة ذات الدخل المتوسط والمحدود، مادام المنتوج السياحي المغربي تراثا وطنيا، يجب أن يستفيد منه المغاربة.

إن استغلال المنتوج السياحي بالمغرب استغلال أفضل، يتطلب تشجيع كل من السياحة الجبلية والقروية والرياضية والثقافية، وغيرها من أنواع السياسات التي تحتاج إلى تطوير مؤهلاتها الطبيعية، وتحسين خدماتها، والرفع من مستواها لمواكبة متطلبات المنافسة التي تعرفها الأسواق العالمية، وكذا جعل النقل الجوي يساهم في استقطاب السياحة الخارجية، والنقل الجوي الداخلي لتشجيع السياحة الوطنية، خصوصا وأن أثمانه لا تزال مرتفعة، وفي غير متناول الأغلبية من المواطنين.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن مدى تداعيات الأزمة المالية العالمية، وانعكاسها على قطاعنا السياحي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤالين.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدتين والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر السادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال المتعلق حول مدى تأثير الأزمة الدولية على القطاع السياحي.

بالفعل أثرت الأزمة الدولية الاقتصادية على العديد من القطاعات الاقتصادية، ماشي فقط القطاع السياحي، هناك مؤشرات لا داعي لسردها، كنعرفو أن المبادلات التجارية الدولية تراجعت ب12% هاد السنة، وهذا كله كيجعل أن القطاع السياحي كقطاع اقتصادي كامل متكامل يتأثر بهذه الأزمة، وكنا قطاع السياحة من أول القطاعات التي أنذرت أو أعربت عن تخوفاتها من تداعيات الأزمة على هذا القطاع في بداية الشرارات الأولى لهذه الأزمة، أي في أواخر السنة الماضية.

بالنسبة للارتباط بين القطاع السياحي والنشاط الاقتصادي الدولي، لا فائدة لتكرار أشياء معروفة، النشاط الاقتصادي يؤثر على القطاع السياحي، يؤثر على المقاولات، ويؤثر على سياحة المؤتمرات بصفة عامة، يؤثر على القوة الشرائية للمواطنين المستهلكين، وعلى الميزانية المخصصة للترفيه، فهذا أمر واقع، وبالأرقام المنظمة الدولية السياحية تتوقع هاته السنة 2009 انخفاض الطلب السياحي الدولي ب 5%-، السنة الماضية كان انخفاض للطلب الدولي ب2%-، وكان في السنوات الخمس بين 2002 و 2007 اللي كنعتبروها السنوات الذهبية بالنسبة للقطاع السياحي، كان ارتفع الطلب الدولي ب 6% إلى 7% سنويا، انتقلنا من 6%، 7% ديال ارتفاع الطلب

الدولي، إلى 5%-، وهذا الرقم فقط كيبين تأثير الأزمة على القطاع السياحي.

طبعا كان المغرب من الدول السباقة التي بادرت إلى وضع خطة تكتيكية، وخطة لمواجهة أو لتقليص آثار الأزمة على القطاع السياحي، والمحافظة على المكتسبات في هذا القطاع منذ أن أعلن صاحب الجلالة نصره الله عن رؤية 2010، واللي ركزت التوجهات الإستراتيجية العميقة لهذا القطاع، وساهمت بالتالي أيضا في تأثير هاذ الأزمة الدولية.

وبالفعل خرجنا ذاك الخطة ديال (CAP2009) مع المهنيين، باستشارة مع المهنيين، اللي هي عبارة على عدة محاور لتشجيع السياحة الداخلية، لتكثيف الشراكات مع منتجي الأسفار ومع شركات الطيران، لتقوية الحضور الإعلامي والتواصلي في الأسواق ديالنا الإستراتيجية المستهدفة، اللي هي الأسواق الأوربية، ومواصلة دينامية الاستثمار.

هاذ الخطة خرجناها في بداية هاذ السنة، لكن الأزمة تعمقت، ودخل القطاع في أيضا القطاعات التي كيجري المتابعة ديالها من طرف لجنة اليقظة الإستراتيجية، ومن بين الإجراءات الجديدة: الرفع بصفة استثنائية من ميزانية الترويج، اللي هي 300 مليون درهم، وأطمئن السيد المستشار المحترم أن البداية ديال الصرف ديال هاذ الميزانية ما بدا إلا في شهر سبتمبر الماضي، يعني أن حتى التأثيرات ديال هاذ الميزانية على القطاع، يعني هو بدأ الآن، وغادي نعطيكم بالأرقام هاذ التأثيرات الإيجابية، وكان الهدف من هاذ الإستراتيجية أو من هاذ الخطة التكتيكية ماشي الإستراتيجية، المحافظة على أقساطنا في الأسواق التقليدية، وتمويل برنامج خاص بالنسبة لمراكش، لأن كتعرف واحد التوسع مضطرد من الناحية ديال الطاقة الإيوائية، أكثر من 7000 سرير جديد هاذ السنة بمدينة مراكش، هذا كيجعلنا أمام تحدي كبير لمصاحبة هاذ الطاقة الإيوائية الجديدة، وجلب أكبر عدد من السياح لمواجهة التقلص ديال الطلب الدولي، ومواجهة هاذ التوسيع ديال الطاقة الإيوائية، ومصاحبة أيضا افتتاح المحطتين الجديدتين اللي هما السعيدية ومزكان، والتي يفتخر المغرب أنه في عز الأزمة الدولية لازالت هناك مواصلة للمسيرة التنموية السياحية، وفتح محطتين جديدتين مسجلتين في المخطط الأزرق.

بالأرقام: في شهر أكتوبر غير بوحدو، أكتوبر مقارنة مع أكتوبر الماضي، وهاذي أرقام الإحصائيات الأخيرة، ارتفاع عدد الوافدين في شهر أكتوبر ب11%، ارتفاع عدد العائدات السياحية بالعملة الصعبة بنسبة 10%، اللي كيجعلنا أن منذ بداية السنة، يعني من يناير إلى أكتوبر، تيرتفع عدد الوافدين ببلادنا ب 6% مقارنة مع العشر أشهر ديال السنة الماضية ليصل إلى 7 المليون زائر.

وهنا يمكن لي نؤكد لكم، أن في هاذ الرقم فقط، المغرب يؤكد أنه يقاوم ويصمد أكثر وأحسن من وجهات سياحية أخرى اللي كتعرف تراجع عدد الوافدين، تراجع سلبي يعني السياح تيقلوا، المغرب الحمد لله لازال السياح يتوافدون، كان المشكل أيضا في العائدات لأن عندهم علاقة مع القوة الشرائية ديال المواطنين، استطعنا أننا نقلصو ذاك الفارق اللي ابدينا فيه في السنة، اللي هو 25%- مقارنة مع السنة الماضية، الثلث الأول من هاذ السنة كان 25%- من العائدات، أننا نقلصوه إلى فقط 7.7%-، ومنذ شهر سبتمبر وأكتوبر عرفنا زيادة ديال 8% و10% من العائدات.

إذن هاذ القطاع طبعا يتأثر بالمحيط، يتأثر بالاقتصاد الدولي، لكن الحمد لله بفضل التعبئة الجماعية ديال القطاع الخاص وديال القطاع العام، وبفضل الخطة الاستباقية ديال الحكومة مع المهنيين، وبفضل، وهذا مهم جدا، صلابة وتنوع وغنى المنتوج السياحي المغربي، هذا هو اللي كيجعلنا أننا نقاومو أكثر من الإجراءات، أن الحمد لله أن المغرب يتوفر على منتوج سياحي متميز، وقربه من الأسواق وفتح الأجواء يعني (open sky)، اللي جعلت أن هناك العديد من الخطوط الدولية كتقوم برحلات لبلادنا، كيجعل أننا كلنا ثقة، لأن بداو واحد العملية ديال الانفراج الاقتصادي، يعني حذر، خصنا نبقاو يقظين، ولكن هناك نوع من الانفراج كيجعلنا أننا نزيدو نؤكدو هاذ الثقة، اللي كيقومو بها أو اللي واضعينها المستثمرين ومنتجي الأسفار والمستهلكين في بلادنا لمواصلة المسيرة التنموية السياحية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيبات، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عزيز اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

حقيقة، الجواب ديالكم، السيد الوزير، بكل صراحة، بغض النظر على المعارضة، جد مقنع ومهني، وهذا تيرجع لحسن التواصل ديالكم باش ميبانشي بأن تنعارضو لأجل المعارضة، هذي من جهة، أما من جهة أخرى تنطلبو من الله طبقا للمنظمة العالمية التوقع ديال 5%، كيفاش كتشوفوا الارتفاع في المغرب؟ رؤية 2010 للوصول إلى 10 مليون سائح، تنظنو بأن، ربما حتى أنتم كتشهدوا ربما 8 مليون اللي ربما تكون طبقا للأزمة.

ترشيد المال العام ديال 300 مليون درهم، السيد الوزير، واحنا تنعرفو شحال من مرة هضرنا معكم على الشركة الأمريكية، واش انتما تتغلبوا كمسؤول حكومي أمام هذا المجلس الموقر، والسيد المدير العام الرئيس ديال المكتب الوطني وقع مع شركة من الشركات الأمريكية، ومحترمش التوقيع ديالو، تيقول لك خصو يشوف مع المدير السابق، يرغبو، يشوف لو، يوقع لو شي حاجة، إذن كيفاش ترشيد المال العام، وانتما تتقولوا من شهر شتنبر عاد بديتو في ترشيد المال العام ديال 300 مليون درهم، إذن إلى كان غير هاد النقطة من النقط الأساسية محترمتش، والسيد الرئيس المدير العام تنقولها مباشرة ممفاهمش، السيد الوزير، مع السادة المهنيين، احنا كنا جميع في لندن في المعرض السياحي الأسبوع غير الماضي، مكاينش مفاهمة، عندكم مفاهمة باردة ما بينكم السيد الوزير وما بين السيد الرئيس المدير العام للمكتب الوطني للسياحة، وحتى مع المدير العام ديال الخطوط الملكية المغربية، هذا مشكل جد عويص وشفناه، جا سولني واش درتو الاتفاق مع (British Airways) اللي عندها مشاكل اقتصادية مادية هائلة، ملي امشيتي السيد الوزير، قال لك حرام عليه مكانش خص يعطيه الدار البيضاء.

حقيقة، الدار البيضاء متعطاش (...) ديال الخطوط الملكية المغربية، واحنا كخطوط ملكية مغربية كيف متنحاميو على الشركات الأجنبية ك (EasyJet)، ولا (Ryanair) ولا الشركات الأخرى، خصنا نحاميو حتى على الشركة المغربية الوطنية، أي شركة الخطوط المغربية الوطنية، لأن هاذي من النقط الأساسية اللي خصنا نحافظو عليها، وحا حنا كنا ضدها في بعض التسيير، ومازال اليوم ضدها في الأمور اللي كتوقع، في الإضرابات اللي كانت وقعت سابقا مع الربابنة.

الربابنة على سبيل المثال ديال الخطوط الملكية المغربية، هادوك كيتقاضاو 120 حتى ل150 ألف درهم، أي 3 حتى 4 نوبات أكثر من الربابنة الأوروبيين، والربابنة الأوروبيين كيتقاضاو طبقا للمداخيل المعيشية اليومية، أي السميك ديال أوروبا، وبالتالي كيتقاضاو من 30 إلى 50 ألف درهم، وبالتالي تيديروا جد العمل.

إذن إلى مكاينش تفاهم، السيد الوزير، مع هاد الرؤساء بثلاثة، أو المسؤولين بثلاثة، راه ميمكنش السياحة تمشي للقدام، كيف ما قلتو السيد الوزير راه السياحة تتضرب الاقتصاد ككل، الاقتصاد عام، وحتى منو حتى الفلاحة اللي ربما مشرتولهاش، لأن الفلاحة ميمكنلهاش تتمشى إلا بالاستثمارات ديال الجانب، وبالتالي حتى الاستهلاك ديال المواطنين وديال الجانب اللي تيجيو المغرب، وأكتفي بهذا السيد الرئيس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

ما جاء في كلام السيد الوزير هو فعلا الأزمة تتجعل أنه التدخل ديال الوزارة يكون استعجالي، الخطة ديال الدولة اللي قامت بها، والتمويل ديال البرنامج اللي قامت به الدولة، هذا جد مهم، الاستعدادات ديال الخطة ديال الدولة في مؤازرة القطاع السياحي في ظل الأزمة العالمية، رغم الانخفاض اللي أكدته منظمة السياحة، كاين هناك ارتفاع في المغرب ب 11%، هذا يعني شيء إيجابي بالنسبة للدولة المغربية، لأنه الحمد لله المغرب يزخر بمجموعة ديال العوامل اللي كتجعل أنه السياحة في البلاد تتميز عن باقي الدول.

فاللي بغيت نقول، السيد الوزير، هو أنه تشجيع وكالات الأسفار يلعب دور كبير فيما يخص السياحة الوطنية، علاش؟ لأنه السياحة الأجنبية، ووكالات الأسفار تيلعبوا واحد الدور في استقطاب هاذ الشريحة والسياح الأجانب، باش؟ بتشجيعات في الأثمنة، على ما يروج في بعض الفنادق أنه هناك سياح أجانب كيستافدوا بثمن تفضيلي على المواطنين المغاربة، هذا شيء معمول به أنه تتلقى الثمن ديال الغرفة بواحد 1000 ولا 1200 درهم، وملي تتمشي لثمن

ديال الوكالة تتلقاه ثمن تفضيلي، علاش؟ لأنه كاينة واحد القافلة سياحية تيديروا لها ثمن تفضيلي على هاذ الشريحة ديال المواطنين.

فاللي بغيت نقول هو أنه السيد الوزير، هل هناك خطة جديدة، وإستراتيجية جديدة في ترويج القطاع السياحي داخل المملكة المغربية، فيما يخص المواطنين المغاربة في التشجيع موازاة مع المخطط الأزرق، تشجيع السياحة القروية وخلق استثمارات جديدة فيما يخص السياحة القروية؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيبات.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

بالفعل، بغيت نأكد أن التوقعات ديالنا في آخر السنة غادي يكون أكثر من 8 المليون و300 ألف زائر، هذا كيجعل أننا الحمد لله لازلنا نواصل هذاك التطور المضطرد والإيجابي في عدد الزائرين، التوقعات ديالنا لآخر السنة أن النقص الحاصل في العائدات غادي يكون ما بين 5 إلى 6% مقارنة مع السنة الماضية، وهذا يعتبر بالفعل إنجاز كبير إلى قارناه بالوضعية الدولية الاقتصادية الدولية، وغادي يبقى قطاع السياحة، كما ذكر السادة المستشارون المحترمون، وكما يعرف الجميع، أول قطاع لأول مصدر للعملة الصعبة بالنسبة لبلادنا، 6% هي أمر ثابت، لأن هاذ الشي كيدخلوا في (les aéroports) وكنحسبو السياح واحد بواحد، هذا ما فيه شك.

بالنسبة للمفاهمة مع المكتب الوطني للسياحة، أنا يمكن لي أن أطمئن السيد المستشار، هي مفاهمة اسخونة ماشي باردة الحمد لله، لأن قطاع السياحة اللي كقطاع أفقي باش نجحو فيه خص يكون هناك تكثف الجهود ديال الجميع، القطاع الخاص والقطاع العام، وحتى ملي تنذكرو القطاع العام، هما كل المؤسسات العمومية بصفة عامة اللي عندها ارتباط بالسياحة.

طبعا أنا متفق مع السيد المستشار المحترم حول الدور ديال وكالات الأسفار، واللي يمكن لها تلعبوا في السياحة الداخلية، هي الآن 25% من وكالات الأسفار تساهم في كنوز بلادي عبر التوزيع، لكن هذاك الفرق بين الثمن ديال الأجانب والثمن ديال المواطنين بالنسبة للفنادق خصوصا العديد من المرات، ما فيها باس السيد الرئيس نعاود نشرحو، هاذوك (les T.O) منتجي الأسفار تيشريو الغرف بالجملة، تيشري 100 بيت طول السنة، وتيخلصها طول السنة، عمر ولا معمرش، ملي كيشري هو ذاك 100 بيت طول السنة في واحد الفندق، طبعا تيشريه بواحد الثمن قليل، ولكن كياخذ المخاطر أنه يعمرو ولا ميعمروش، فملي تيمشي يبيع ذاك الغرفة اللي كتسوى 1000 درهم في الليلة، كيشري هو مثلا ب400 درهم وكيبيعها ب500 درهم، يعني تيدير واحد العملية ديال يعني (la marge) قليلة.

أما السائح المغربي اللي كيتقدم لواحد الفندق، طبعا غادي يديروا لو الثمن العمومي، ولهذا السؤال متى سيكون لنا منظمي أسفار وطنيين غادي يقوموا بنفس المقاربة أفهم ياخذوا مخاطر أيضا، ويشريو غرف طول السنة، ويوزعوها بالتقسيط باش يكون هناك أثمنة مناسبة، وأثمنة تناسب الأثمنة اللي كتباع للأجانب؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التربية الوطنية، وعددها 3... إذن السؤال حول المخطط الأزرق، للمستشارين المحترمين السادة: زبيدة بوعياد، حفيظ وشاك، محمد نقاذ، امبارك النفاوي، بوشعيب هلالي، عبد الوهاب بلفقيه، أبو بكر أعبيد، مولود السقوقع، محمد علمي، دحمان الدرهم، الجيلالي الصبحي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة والسادة الوزراء،

إن ما أصبح يميز الاقتصاد المغربي في العقد الأخير مقارنة مع ما كان سائدا، هو وضع إستراتيجيات قطاعية تمكن من توضيح الرؤية وتعبئة كافة المتدخلين والفاعلين، مع ما يرافق ذلك من رصد لإمكانيات التمويل وتحديد جدولة زمنية لمختلف مراحل التنفيذ.

وفي هذا السياق، كنا قد استبشرنا خيرا، وعلقنا آمالا كبيرة على مشروع المخطط الأزرق، الذي يروم إلى إحداث محطات سياحية، تهدف إلى جلب 10 ملايين سائح ضمن رؤية 2010، وتبلغ الطاقة الإيوائية لهذه المحطات 120 ألف سرير، 80 ألف سرير منها أسرة

فندقية، باستثمارات تبلغ 45 مليار درهم، لكن رغم المقاربة الإيجابية لهذا القطاع وتشجيع المستثمرين المغاربة والأجانب، وتوفير الرصيد العقاري اللازم لهذه المشاريع، وسن مجموعة من الإعفاءات والتسهيلات الضريبية، فإنه باستثناء الشطر الأول من مشروع السعيدية، الذي تم تدشينه في يونيو الأخير، والشطر الأول من مشروع مازكان الحوزية الذي عرف الانطلاقة مؤخرا، فإن باقي الأشطر، مع الأسف، والمحطات الأربعة المتبقية لازالت الأشغال متعثرة بها، ناهيك عن مشروع تاغزوت الذي يمكن القول أن الأشغال به لم تبدأ بعد بوثيرة معقولة، رغم الرهان الكبير الذي كان مطروحا على هذه المحطة تحديدا، حيث كانت ستعرف إضافة 21 ألف سرير، منها 16 ألف سرير فندقي، إلى الطاقة الإيوائية الحالية لمدينة أكادير، وكذلك خلق 8 آلاف منصب شغل مباشر و40 ألف منصب شغل غير مباشر، مع استثمار يصل إلى 10 مليار درهم، وقد تم توقيع الاتفاقية مع المنمي المهيئ البولوني (capital) في يوليوز 2006.

وكان من المرتقب أن تبدأ الأشغال في يناير 2007، والنهاية من إنجاز أول فندق مع بداية اشتغاله في يوليوز 2007، هنا أتساءل هل نحن في نفس وضعية المنمي الأول، الذي أبرمت الاتفاقية معه سابقا للا البركة؟ لذا أسائلكم السيد الوزير عن العوائق والاختلالات التي حالت دون تنفيذ هذه البرامج والمشاريع المطروحة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للجواب على هذا السؤال.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين والسادة المستشارين المحترمين،

بغيت نشكر السادة المستشارين على طرحهم لهذا السؤال المتعلق بأين نحن من المخطط الأزرق؟

بغت غير نذكر أن المخطط الأزرق هو العمود الفقري ديال رؤية 2010، والتي وقع الاتفاق الإطاري ديالها في 29 أكتوبر2001، وطبعا المخطط الأزرق أشنو هي الفلسفة ديالو؟ أن المغرب ب 3500 كلم من الشواطئ، لا يتوفر إلا على محطة سياحية شاطئية اللي هي أكادير، وكان هاد المخطط الأزرق يهدف إلى إعادة التوازن للمنتوج السياحي المغربي بوضع واحد المنتوج سياحي شاطئي ممتد على طول الشواطئ المغربية، واللي بالفعل العقدة البرنامج الأولى كتذكر 4 إلى 5 ديال المحطات فقط، طبعا مع النجاح والدينامية اللي عرفها المخطط الأزرق ما بقاوش 4 إلى 5، ولاو 6 بل أكثر من ذلك المخطط الأزرق ولد، وكان مخطط أزرق جديد اللي هو عبارة على كلايغيس وواد اشبيكة، ومحطات أخرى شاطئية التي لم تكن مبرمجة، وهذا إن دل على شيء يدل أولا على النجاح ديال التوجه، وعلى النجاح ديال الدينامية اللي خلقها هذا المشروع.

طبعا أين نحن من هاذ المخطط؟ ذكرتم السيد المستشار المحترم احنا عملنا التقييم، ولقينا بالفعل أن هناك تأخر بين الآجال المحددة ديال هاذ المخطط بصفة عامة، وبين ما هو ملموس في المسألة ديال سير الأوراش، وهذا عنده عدة أسباب، ربما كاين سببين رئيسيين:

السبب الأول أن ما ابديناش في 2001 بدينا حتى ل2003، لأن كتتذكرو في 2001 كانت العمليات الإرهابية ديال 11 شتنبر، من بعد جاء غزو الخليج، هذا جعل على أنه كل الفترة هاذيك كان هناك تذبذب في الاقتصاد الدولي، ومكانش يعني توقيت مناسب ومواتي لبداية أو إعطاء الانطلاقة ديال هذا المشروع.

السبب الثاني أن هناك بالفعل، أيضا مشكل يتعلق بالآجال للتحضير للاشتغال بهاذ المحطات، لأن كما كتعرفوا الوقت اللي تياخذوا الدراسات التقنية والدراسات التجارية ودراسة السوق وإنجاز السالومي، هذا كله كان كيجعل أن هاذ الآجال اللي كانت مقررة في البداية، بالفعل كانت آجال جد طموحة، ومكانتش يعني نقدرو أننا نحترموها مع المستثمرين.

ماذا حصل؟ الآن كل المحطات باستثناء تاغازوت، وغنفسر علاش؟ كل المحطات هي في اشتغال، كنشتاغلو فيها، أكثر من ذلك محطتين فتحناهم كما ذكرت في عز الأزمة الدولية، وهذا افتخار بالنسبة لبلادنا، محطة السعيدية اللي عرفت واحد النجاح تجاري باهض خلال فترة الصيف، ومحطة مزكان ب 1000 سرير، واللي كتشغل الآن 1200 منصب شغل، واللي كتعرف أيضا نجاح تجاري.

بالنسبة لمحطة لكسوس، أشغال التهيئة انتهت، وستفتح إن شاء الله أولى الوحدات، هناك وحدتين غادي يتفتحوا في 2011، بالنسبة لمحطة موكادور أيضا الأشغال هي على قدم وساق، وفي صيف 2010 غادي نفتحو هاذ المحطة بفندق فاخر وملعبين للكولف.

أما فيما يخص محطة تغازوت، بالفعل وقعت الحكومة واحد الاتفاقية في 2006 مع مجموعة استثمارية، وكان هاذ المجموعة الاستثمارية حذرناها إلى التأخر الحاصل في تطبيق مقتضيات الاتفاقية، بل أكثر من ذلك سهلنا عليها المأمورية، وراجعنا المشروع وحجم المشروع، ووقعنا اتفاقية ثانية للتسهيل، يعني في إطار الشراكة مع هاذ المجموعة، لتسهيل وإعطاء فرصة للنجاح لهذا المشروع، مع الأسف، ومع الأسف، ومع الأسف هاذ الشركة ما احترماتش المقتضيات ديال الاتفاقية، ومن باب المسؤولية ديال الحكومة أننا كنا حازمين وصارمين واخذينا المسؤولية ديالنا وألغينا هاذ الاتفاقية، لأن عندنا شكوك في قدرة هاذ الشركة على مواصلة هذا المشروع، وبالتالي كان هناك إلغاء الاتفاقية، ونعتبر هذه إشارة قوية انطلاقا من مسؤولية الحكومة ومسؤولية الدولة اللي تتوقع هاذ الاتفاقيات، أن كل واحد خصو يلتزم بما وقع عليه، وأن الاتفاقية تلزم الجميع، واللي ما احترمش الاتفاقية، طبعا غادي ناخذو في حقه الإجراءات اللي خصها تؤخذ، وكان هناك الإجراء القطعي اللي هو إلغاء هاذ الاتفاقية، لكن الحمد لله الأرض راه مازال تما راه ممشات لهمش، وهناك تفكير طبعا في مشاريع أخرى بالنسبة لهذا المشروع.

بالنسبة لمحطة الشاطئ الأبيض، اللي هي سادس محطة، كان هناك إلغاء الاتفاقية بطلب من المستثمر المنمي اللي هو (Fadesa)، بعد أن (Fadesa) في اسبانيا دارت فاييت، فطلب الإلغاء، وتفهمنا لأن ما عندوش قدرة على مواصلة تنمية هاذ المحطة، ولكن بفضل جهود الحكومة وجدنا مستثمر جدي اللي هو (Pickalbatros) من مصر، وأعطيناه 50 هكتار مع option على 150 هكتار، يعني 200 هكتار لتنمية هذه المحطة بمبلغ استثماري يصل إلى 4,7 مليار درهم، وغادي يمكن المشروع من خلق 7100 سرير فندقي، وغتبدا الأشغال إن شاء الله في بداية السنة المقبلة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الوزير، فعلا لما طرحنا هاذ السؤال لأن عرفنا على أن كاين تعثر كبير في المخطط الأول للي عرفوا يعني الإعداد والتهييئ السياحي، لأن هادي جات... والمخطط اللي كان مبني على تهيئة سياحية، اللي هو (le plan Azur) اللي هو كان (la locomotive) هو القاطرة نتاع التنمية السياحية في المغرب، اللي بعد ما كنعرف يعني من الناحية نتاع رفع الطاقة الإيوائية.

غير حنا مكناقشوش أكادير، فعلا لأن القدر ديالها هو هذا، أكادير من 85 ملي كان (le plan de front de mer) وقف، جا بانسو بعد لاسونادا دارت الدراسات، وفوتت القطع الأرضية للفندقيين إلى غير ذلك، جا بانسو ووقف كلشي، جاو (des tours opérateurs) آنذاك نيكرمان ولاو كيرغبوا، اسمح لي على هاد العبارة، أنه باش ياخذوا قطع أرضية لأن كان الطلب كبير على أكادير، وكانت أكادير كتشكل 50% من الوافدين على المغرب، السياحة الدولية، ماشي السياحة اللي كنحصيو فيها المغاربة اللي كيجيو عندنا لديورنا إلى غير ذلك، هذا مشكل آخر.

ولكن احنا اللي كناقشوه هي الأداة، السيد الوزير، الأداة المكلفة بتتبع هاذ (le plan Azur) وهاذ المشاريع هي (la : SMIT Société Marocaine d'Ingénierie Touristique) اللي الدور الأساسي ديالها شنو هي؟ هي تخلقت في بلاصة صونادا ولاسنابت وتعمات على الصعيد الوطني، وعندها تجربة وخبرة في أكادير، لأن صونادا كانت في أكادير، ومع ذلك كاين فشل فشل ذريع عند (La SMIT)، هذا مشكل اللي ماخصناش هذا...

وثانيا أن الآن قوة البرامج، البرامج ربما اللي تخلطت الأمور على (La SMIT)،كاين اللي قلت (le plan Azur Junior) اللي فيه تاموضابة وكالايريس، فيه واد اشبيكة، فيه الداخلة، برنامج مدائن، كذلك بلادي، البات اللي تخلق للعالم القروي غادي نفتح واحد القوس بحكم أنني من إقليم صفرو، البات تدار في إقليم إفران، تدار في إقليم تازة وصفرو، اللي كيربط بيناتهم، إقليم صفرو متدارش، مع العلم أن إقليم صفرو تدارت لجنة إقليمية، وتبعوا الأمور، وداروا الجمعية نتاع (les jeteurs) إلى غير ذلك، وأحصـــوا (les potentialités) والإمكانيات السياحية باش يمكنا نخلقو البات، ومع ذلك لا حياة لمن تنادي بالنسبة ل (La SMIT) رغم الاتصالات المتعددة والمتكررة.

إذن، السيد الرئيس، أنتقل لواحد المشكل، المشكل عندنا ماشي هو كذاك فتح هاذ المحطات، المشكل عندنا في تدبير المحطات من بعد، كاين مشكل كبير الآن وخطير السيد الوزير، وهي السعيدية،

السعيدية الآن إيبروستار وبارسيلو مسدودين، تقريبا الطاقة الإيوائية ديالهم 2000 سرير، استثمارات هائلة ولكن مع الأسف (les magazins) مسدودين، التنشيط مكاينش، يعني في سبتمبر كلشي سد، المحطة تصرفت عليها ملايير عديدة والآن المحطة ميتة، والأدهى من هذا أن كاين 800 موقع ديال الرسو بالنسبة لعند البواخر الصغيرة، اللي الناس ما عندهمش محطة فين يتزودوا بالوقود، هذا مشكل كبير وعار علينا باش تكون عندنا هاد الأمور هادي، ومحطة اللي كنقولو هي الرائدة في التنمية السياحية، ولكن الآن في التدبير ديالها فشلنا السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

دغيا كنقولو فشلنا.

السيد المستشار المحترم، محطة السعيدية منذ أن تم تصورها أصلا هي محطة موسمية، مقارنة مع كل المحطات المتوسطية كتشتغل من 15 أبريل إلى 15 أكتوبر، واش يعقل السيد المستشار هادوك الأوطيلات اللي ذكرت (Iberostar) اللي كلف المستثمر 600 مليون درهم، وهذاك بارسولو اللي كلف المستثمر 800 مليون درهم أو أكثر غادي يسدوا البيبان ديالهم إلى كان هناك مستهلك أو زائر؟ فهاد المحطات أصلا هي محطات موسمية، ماذا سنعمل الآن؟ نشتغل على تمديد الموسم باش ميبقاش من 15 أبريل إلي 15 أكتوبر، باش يتسمى طول السنة، وهذا تياخذ وقت، ملي غادي يكون هناك نشاط وسكان كيسكنوا في ذاك المحطة إلخ... غادي يولي هناك تطور وتمديد لهذا الموسم اللي مغيبقاش 6 أشهر، وغادي يبقى تشتغل المحطة إلى 9 أشهر و10 أشهر فما فوق.

بالنسبة لصفرو، أنا بالنسبة لصفرو بالنسبة للبات هي تحت الدرس إن شاء الله في القريب العاجل غيوقع اجتماعات من أجل التحضير لهاذ الفضاء للاستقبال السياحي بالنسبة لصفرو.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ومعذرة للفريق الاشتراكي.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التربية الوطنية، وعددها 3، السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية حول وضعية الأقسام المدرسية بالعالم القروي، للمستشارين المحرمين السادة: العلمي التازي، عبد الواحد الشاعر، مصطفى الشهواني، لحبيب لعلج، خيري بلخير، عبد السلام أمغار، محمد مفيد، الحسين أشنكلي، عبد القادر سلامة، الحو المربوح، حسن العواني، عبد العزيز البنين، لحسن عباد، عبد المالك لعرج، توفيق كميل، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد العلمي التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيدة الوزيرة المحترمة، لقد اهتمت الحكومة بتطوير وتحسين قطاع التعليم ببلادنا بهدف تعميم التعليم ومحاربة الهذر المدرسي، وقد لوحظ بشكل جلي الارتفاع الكبير لعدد التلاميذ الممدرسين خلال السنوات الأخيرة، وبالمقابل لازال القطاع يعاني من عدة مشاكل ومعوقات تقتضي ضرورة إتباع منهجيات واقعية تعتمد على رصد الواقع التعليمي، وتهتم بتشخيص أحوالهم واحتياجاتهم المختلفة، وهذا ما دأبت عليه وزارتكم مؤخرا لتطلعنا بالمخطط، الحمد لله المخطط الاستعجالي هو اللي جا باش ينقذ هاد الذي نحن بصدد الآن، إلا أن هناك مجموعة من المعوقات لازالت يشهدها التعليم بالعالم القروي، قبايلة تكلمنا على التنمية ديال العالم القروي، الآن جاء وقت التعليم في العالم القروي، وخصوصا مشكل البنيات المدرسية التي لازالت مطروحة بحدة، سواء على مستوى الإنجاز وتغطية المناطق التي تعرف خصاصا ببلادنا، وكذا على مستوى الوضعية المتردية لبعض البنيات الموجودة ومشكل الصيانة، خصوصا تلك التي تم إنجازها عن طريق البناء المركب يعني (préfabriqué) قبل سنوات مضت.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن الإجراءات التي قامت وستقوم بها وزارتكم لحل هاذ المشاكل بالعالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة لطيفة العابدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي،المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

أشكر السيد المستشار على اهتمامه بالتمدرس، بطبيعة الحال بالوسط القروي، وكذلك بموضوع البناء المفكك يعني، لأن السؤال في الحقيقة كان كيدور بالأساس على البناء المفكك كمعضلة من المعضلات التي يتعين مواجهتها في إطار البرنامج الاستعجالي .

في الحقيقة، عندما نتحدث عن موضوع البنيات التحتية بالوسط القروي، لابد أن نستحضر السياق الذي تم فيه إنجاز المؤسسات التعليمية بالوسط القروي، حيث أنه في الثمانينات على وجه الخصوص كانت هناك إرادة قوية لدى المسؤولين المغاربة من أجل إيصال الخدمات التربوية إلى كل الأطفال المغاربة أينما وجدوا، وكانت علاقة بهذا الطموح كان لابد من إنجاز عدد كبير من الحجرات التعليمية في الوسط القروي، الشيء الذي لم يكن ممكنا بالوسائل التي نرغب فيها، يعني بالصلب كما يريد الجميع أن تبنى المؤسسات التعليمية، وكان آنذاك اللجوء إلى مقاولتين كبيرتين تنجز البنايات بالمفكك، وتوصل الخدمات إلى كل الأطفال المغاربة في أبعد المناطق، وكان المعدل ديال الإنجاز آنذاك هو 3000 حجرة في السنة، بطبيعة الحال في ذاك الوقت كذلك النسيج المقاولاتي ببلادنا لم يكن يسمح بإنجاز هذه الحجرات بأساليب أخرى.

ولهذا لا بد أولا أن نقر بأن هاذ المفكك مكن العديد من الأطفال المغاربة من ولوج خدمات التربية، بطبيعة الحال مع مرور الزمن هذا المفكك بدأ يتلاشى، والوزارة تقريبا منذ 15 سنة لم تعد تنجز البنايات المدرسية بالمفكك، كل البنايات اللي كتنجز الآن كتنجز بالبناء الصلب من جهة، ومن جهة ثانية هناك برنامج لتجديد كل الحجرات المبنية بالمفكك، والتي وصلت إلى درجة متقدمة من التلاشي، بطبيعة الحال كلكم تعلمون كذلك بأن البرنامج الاستعجالي فيه يعني مشروع كبير، لتأهيل الفضاءات التعليمية وأكبر مستفيد من هذا البرنامج هو الوسط القروي، بحيث أن نسبة كبيرة من هذه العمليات ديال التأهيل، إن شاء الله غادي نشتغلو عليها بشراكة مع الجماعات المحلية، وغادي يتم تحديد الأولويات، كاين حجرات اللي هي بالمفكك، واللي هي مازالت صالحة للاستعمال في واحد الوضعية جيدة، وكاين اللي كيخصها يتم التعويض ديالها بطريقة تدريجية، وهذا ما نعمل عليه حاليا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد العلمي التازي:

السيد الرئيس،

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على هاذ المعطيات، ولكن هناك بالطبع هاذ السؤال اللي تطرح من طرف التجمع الوطني للأحرار، هذا قديم كان ذيك الساعة مازال المخطط الاستعجالي، اللي تنطلبو من السيدة الوزيرة ومن الحكومة ككل، وهو يتبدل واحد المجهود جبار لتنفيذ ذلك المخطط، هو مخطط في الحقيقة طموح، وبدا تيعطي الإنتاجية ديالو، ولكن بغينا لابد العالم القروي ياخذ حقو في هاذ (...) ديال التأخير، نشكركم اللي اتخذتو القرار باش ما تبقاوشاي تديروا ذوك الحجرات (préfabriqués) على قبال ذاك الشي ملي تيكون جديد راه تيمكن للواحد يقضي به، ولكن من بعد صعيب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

أشكر السيد المستشار لأنه كيشجعنا على إنجاز البرنامج الاستعجالي اللي بالفعل، علينا أن نتعاون من أجل أن ننجزه نظرا لأنه طموح جدا، أن ننجزه في الآجال المحددة له، الاهتمام بالوسط القروي بحال اللي سبق لنا قلناه عدة مرات هو في الحقيقة البرنامج الاستعجالي يستفيد منه بالدرجة الأولى الوسط القروي، سواء فيما يتعلق بتأهيل المؤسسات التعليمية أو بإنجاز البنايات الجديدة والداخليات لأن 92% من الداخليات غتكون في الوسط القروي، 63% من البنايات الجديدة: إعداديات وثانويات تأهلية غادي تكون في الوسط القروي، كما أن برامج الدعم الاجتماعي كمبادرة مليون

محفظة والنقل المدرسي والداخليات والمطاعم المدرسية، وكذلك الدعم المادي المباشر، كله يعني أكبر مستفيد منه هو الوسط القروي، وذلك في إطار العمل على إقرار تكافئ الفرص بين كل الأطفال المغاربة وضمان ولوجهم لخدمات التربية الجيدة في أحسن الظروف إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثاني الموجه إلى السيدة وزيرة التربية الوطنية حول قضايا التعليم للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، محمد الكبوري، عمر أدخيل، عبد المجيد الحنكاري، إدريس مرون، عبد القادر قوضاض، لحسن بوعود، سعيد التدلاوي، محمد عدال، بناصر أزوكاع، الحسن قيشوحي، عبد الحميد بنعلوش، يحفظه بنمبارك، الكلمة لأحد المستشارين المحترمين .

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارين،

سؤالنا جاء مباشرة بعد مضي 10 سنوات وقرابة 10 سنوات على انطلاق عشرية إصلاح التربية والتكوين، التي تهدف إلى الرفع من مستوى الجودة في التعليم ببلادنا، وكذلك ضمان انسجامه مع سوق الشغل، ونرى أنه قد تمت الإشارة إلى تعبئة جميع القوى الحية ببلادنا لكسب الرهان في هذا المجال، وبعد إعداد المخطط الاستعجالي لتقويم هذا الإصلاح، نود السيدة الوزيرة تنوير المجلس الموقر، ومن خلاله الرأي العام الوطني بتقييم شامل للنتائج المحصل عليها من طرف التلاميذ والطلبة بمختلف المستويات خلال السنوات 2000-2009 مع مقارنتها كذلك بنتائج الموسم الدراسي 1999-2000 أي سنة قبل بلورة الميثاق، حتى يتسنى لنا تقييم مدى نجاح أو فشل هذا المخطط.

وبناء على هذا، السيدة الوزيرة، نريد تقييمكم لانطلاق البرنامج الاستعجالي للتربية والتعليم، وذلك بعد مضي أكثر من 7 أشهر على انطلاقه، وكيف تقدرون نتائجه الأولية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للجواب على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي،المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،

شكرا للسيد المستشار على سؤاله، بطبيعة الحال يضيق الوقت لإثارة كل المعطيات المتعلقة بتقييم عشرية إصلاح التربية والتكوين على ضوء مضامين الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ولكن كيمكن نعطيو بعض المؤشرات يعني بسرعة.

فهاذ العشرية شهدت توسعا كبيرا للتمدرس، اللي يمكن لنا نشوفوه من خلال واحد الرقم ديال مليون و300 ألف تلميذ إضافي داخل المنظومة مقارنة مع 99-2000، كذلك تحسين مؤشرات التمدرس بكل الأسلاك، بحيث أن نسبة تمدرس الفئة العمرية 4-5 سنوات انتقلت من 55 % إلى 63,8%، الفئة العمرية 6-11 سنة انتقلت نسبة تمدرسها من79% إلى 91,6%، الفئة العمرية 12-14 سنة ارتفعت نسبة تمدرسها من 58% إلى 70,2%، والفئة العمرية 15-17 سنة انتقلت نسبة تمدرسها من 35,4% إلى 50% ، إذن هذا يعني واحد التوسع، وكذلك تحسن كبير في نسب التمدرس.

بالإضافة إلى ذلك حصل تقدم كبير في تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين وبين الوسطين: القروي والحضري، بحيث أن الفوارق اللي كانت ما بين الجنسين وبين الوسطين كذلك تقلصت بشكل كبير.

عرفت هذه العشرية كذلك مراجعة البرامج والمناهج والكتب المدرسية، وإدراج تدريس اللغة الأمازيغية بالسلك الابتدائي، وتوسيع إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال، ومراجعة نظام التقويم والامتحانات.

كما أن حكامة المنظومة عرفت مستجدات هامة، تمثلت في إرساء اللامركزية واللاتمركز في تدبير الشأن التربوي، وذلك من خلال

إحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين التي دخلت سنتها السابعة هذه السنة.

كذلك في مجال حكامة المنظومة تم تفعيل المجلس الأعلى للتعليم، وهاد الجانب كذلك هو عندو أهمية بالغة، نظرا لأن هاد المجلس هو الفضاء الذي يتم فيه التداول حول قضايا التربية والتكوين، كما أنه يضم الهيأة الوطنية للتقويم، التي تصدر تقارير حول وضعية المنظومة، تقارير يعني مستقلة وموضوعية حول ما يجري في المنظومة التعليمية، وهذا ما كنا نفتقر إليه من قبل، إذن هذه كذلك من المكتسبات الهامة التي عرفتها العشرية.

في مجال حفز الموارد البشرية، كلكم تعرفون ما عرفته المنظومة من تحسين للأوضاع المادية والمعنوية للشغيلة التعليمية، كذلك تحسين النظام الأساسي، نظام التعويضات، وإحداث مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية، التي تقدم خدمات هامة للعاملين داخل القطاع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، التعقيب إلى كاين تعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

السيد الرئيس،

كنشكرو السيدة الوزيرة على الجواب ديالها، إلا أنه نود فقط معرفة لماذا مرت الحكومة إلى برنامج الاستعجالي قبل إعطاء المجلس الموقر، وأن الحكومة أخذت الثقة من البرلمان على أساس التصريح الذي قدمه السيد الوزير الأول، والذي جاء فيه: "***لا يخفى أن ما تم الوقوف عليه من نقائص ومعوقات حالت دون التفعيل الأمثل لبعض بنود الميثاق الوطني للتربية والتكوين، ونتج عنها تأخر في تحقيق بعض الأهداف المسطرة له، خاصة وأن عشرية الإصلاح الحالي، وهي تقترب من نهايتها المحددة تدعونا إلى استشراف زمن ما بعد الإصلاح، وتحديد أفقه وصياغة توجهاته وغاياته***"

كذلك في المحور الثاني، نرى أن هناك إنجاز تقويم لحصيلة عشرية إصلاح نظام التربية والتكوين بتوفير المعطيات، التي تساعد على بلورة معالم إستراتيجية وطنية لتطوير منظومة التربية والتكوين في ضوء الحاجات الجديدة، التي ستفرضها متطلبات التنمية الشاملة.

إذن السيدة الوزيرة نود فقط معرفة لماذا لم تقدم الحكومة حصيلة العشرية قبل أن تمر إلى البرنامج الاستعجالي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

الحصيلة السيد المستشار هو أولا منين تنصبت الحكومة كانت العشرية مازال ما انتهت، في الحقيقة حنا عاد على مشارف نهاية العشرية، من جهة ثانية كاين التقرير ديال المجلس الأعلى للتعليم الذي صدر في 2008، واللي أعطى الوضعية، واللي من خلالها تم إعداد البرنامج الاستعجالي لأنه كما جاء في كلامكم يعني الإصلاح لم يحقق كل الأهداف، كاين شوية ديال التأخير، هاذ شوية ديال التأخير هو اللي جعل على أن صاحب الجلالة في خطابه أمام البرلمان أمر بأن يكون هناك برنامج استعجالي لتسريع وثيرة الإصلاح، وهاذ الشي هو اللي احنا بصددده، علما على أنه كاين هناك مكتسبات هامة جدا أشرت إليها قبل قليل، وهناك كذلك رهانات علينا أن نعمل عليها وأن نربحها خلال الأربع سنوات هاذي اللي كيشملها البرنامج الاستعجالي من أجل ضمان استقرار المنظومة التعليمية، ولكن بطبيعة الحال هناك جهود مستمرة يجب أن نقوم بها من أجل أن نرتقي بمدرستنا المغربية، وأن نجعل منها قاطرة للتنمية وقاطرة نحو المستقبل الأفضل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية حول تسوية وضعية أساتذة التعليم الابتدائي والثانوي والإعدادي حاملي الشهادات العليا فوج 2008، للمستشارين المحترمين السادة: المخارق الميلودي، أحمد بهنيس، إبراهيم القرفة، أحمد خليلي، عبد السلام منصور، خديجة غامري، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد أحمد بهنيس:

بسم الله الرحمان الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

هذا سؤال من مجموعة الاتحاد المغربي للشغل.

استبشر أساتذة التعليم الابتدائي والإعدادي حاملي الشهادات العليا (DESA) و (DESS) فوج 2008 خيرا عندما صرحتم، السيدة الوزيرة، في معرض ردكم بمجلس النواب خلال جلسة 10 يونيو 2009 على المطالب المشروعة لهذه الفئة والقاضية بإدماجهم في إطار أستاذ الثانوي التأهيلي الدرجة الأولى أسوة بالأفواج المستفيدة السابقة ما قبل 31 دجنبر 2007، استنادا إلى ترخيص من السيد الوزير الأول بتاريخ 13 دجنبر 2007، صرحتم بأن الوزارة تتفهم مطالبهم العادلة، وأنها بصدد إجراء مسطري يكفل لهم نفس حقوق سابقيهم دون قيد أو شرط، ويضمن لهم تسوية منصفة تتيح إمكانية الاستفادة من تكوينهم وتحصيلهم العلمي الخاص في الإطار المناسب للسلك الثانوي التأهيلي ما من شأنه أن يشكل خطوة إيجابية في مسار دعم التكوين الأكاديمي الجاد لأطر وزارة التربية الوطنية، وبلورة فاعلة لأحد مضامين المخطط الاستعجالي لإصلاح المنظومة التعليمية، وكذلك للحوار الاجتماعي لسنة 2007، وضمانا كذلك لتكافؤ الفرص بعدما عمدت الوزارة إلى توظيف حاملي نفس الشهادات العليا المعطلين ضمن أسلاك قطاع التعليم المدرسي، وبدون تكوين، وبأعداد فاقت 697 إطار، ونشكركم على هذا التوظيف لهؤلاء المعطلين، في الوقت الذي لا يتعدى هؤلاء المتضررين حوالي 200.

إذن ما سبب التأخير السيدة الوزيرة؟ ما هي الإجراءات؟ ولكن الإجراءات أحيلكم على تصريحكم ليوم 10 /6 /2009 كما قلتم، نحن الآن –قلت– نحن الآن فقط في إجراء مسطري سنحله، ولكننا ملتزمون بحل هذا المشكل، لأننا من ناحية تكافؤ الفرص لا يمكننا إلا أن ندافع عن هذا الحق، وزدتم كذلك، وبطبيعة الحال الوزارة تتبنى – قلتم– الوزارة تتبنى هذا المطلب، خصوصا عندما نقوم بتوظيف حاملي الشهادات العليا المعطلين بدون تكوين في أسلاك الوزارة، في السلم 11، فلابد أن نضمن للأساتذة العاملين داخل قطاع وزارة التربية الوطنية نفس الحقوق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس وشكرا للسيد المستشار.

السيد المستشار، ما جاء في كلامكم هو بالفعل ما قلته جوابا على سؤال مرتبط بهذا الموضوع، بطبيعة الحال أنتم كتعرفاو على أن المسائل اللي كيتم الحل ديالها خارج المنظومة القانونية الموضوعة، دائما كيكون فيها واحد الشوية ديال التعثر.

احنا الآن في المراحل الأخيرة ديال حل هاذ المشكل مع مصالح السيد الوزير الأول، وكذلك المعنيين بالأمر كيتم الاجتماع بهم باستمرار، الاتصال بهم في مديرية الموارد البشرية، آخر اجتماع كان نهار 17 نونبر، ودائما نطمئنهم وكنقولو لهم بأن هاد المشكل ديالهم غادي يتحل، بطبيعة الحال هاد الحل هو حل استثنائي، لأنه نحن مطالبون بوضع مرجعية قانونية لتدبير مثل هذه الوضعيات، لأن المبادئ الأساسية اللي كان انبنى عليها النظام الأساسي دياب 2003، هو أنه الترقية متبقاش الترقية بالشهادات أوتوماتيكية، كاين واحد المجموعة ديال الإجراءات اللي كيخصها تتم، وتيخصها تراعي ما بين الحاجيات ديال الوزارة، وكذلك تدبير الحياة الإدارية للموظفين.

إذن هاد الإطار القانوني كاين مرسوم خرج في 2008، ولكنه لم يف بالمطلوب، واحنا الآن كنزيدو ندققه باش نوضعو واحد الأرضية قانونية لتدبير مثل هذه الوضعيات، ولكن هاد الوضعية هاذي بالذات ديال حاملي الشهادات، اللي هما تحصاو في 2008 حتى للآن، راه حنا بصدد الاشتغال عليهم في المراحل الأخيرة ديال معالجة الموضوع بحال اللي قلت لكم مع مصالح السيد الوزير الأول.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزيرة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة حول إصلاح نظام المقاصة، للمستشارين المحترمين السادة: زبيدة بوعياد، محمد الصمدي، لطيفة الزيواني، مولاي الحسن طالب، عمر مورو، حمامي أمحزون، المصطفى الهيبة، علي سالم الشكاف، سعيد سرار، المختار صواب، عبد الرحمان أشن، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد الصمدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، نتقدم بسؤال حول إصلاح نظام المقاصة، الذي يندرج في سياق كون أن المغرب متأثر بالأزمة المالية العالمية، التي ترخي بظلالها وتداعياتها السلبية على سائر الاقتصاديات في العالم، شأنه في ذلك شأن باقي الدول.

أما السياق الثاني ويتمثل في كون الظرفية الحالية، ولحسن الحظ، تتسم بانخفاض أثمنة المواد الأولية كالنفط والحبوب، مما يعني أن تحملات صندوق المقاصة ستنخفض مقارنة مع السنة الفارطة، لكن لا ينبغي أن ينسينا هذا الانخفاض أن صندوق المقاصة معطى ثابت في الميزانية العامة، رغم تفاوت تحملاته السنوية حسب تقلبات الأسعار والظروف، كما أن سياسة الدعم غير المباشر كلفت ما يناهز 30 مليار درهم سنة 2008، مما أدى إلى تقليص حجم الاستثمار العمومي لسنة 2009.

ونظرا لأهمية الاستثمار في خلق فرص الشغل ورهان بلادنا عليها لتحقيق التنمية ومراكمة الثروات، فقد بات من الضروري معالجة وضعية صندوق المقاصة، إن على مستوى التدبير أو الاستهداف.

وعليه، السيد الوزير، فتحقيقا للعدالة الاجتماعية، وللفلسفة التي كانت وراء إحداث هذا الصندوق، لنا القناعة التامة في الفريق الاشتراكي أن الوقت قد حان لتوجيه الدعم بتخصيص تدخلات صندوق المقاصة لفائدة مستحقيه من المعوزين وذوي الدخل المحدود دون سواهم.

وإن كنا نثمن تجربة الدعم المباشر التي أقدمت الحكومة عليها ضمن برنامج تيسير، فإننا نتساءل عن مدى فعالية الإجراءات المتخذة، ونتساءل في نفس السياق عن البرنامج الإصلاحي الشمولي لعقلنة تحملات صندوق المقاصة بالانتقال من الدعم غير المباشر لجميع المواطنين إلى إقرار نظام الاستهداف المنشود.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد نزار بركة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم بطرح هذا السؤال الهام، والمتعلق بصندوق المقاصة والفئات المستهدفة من دعمه.

أولا في البداية بغيت نأكد على أنه بالنسبة لما جاء في تدخل السيد المستشار أنه صندوق المقاصة أننا انطلقنا في الإصلاح ديال صندوق المقاصة، بغيت نوضح كذلك بأن بالنسبة لسنة 2008 صحيح أن كانت واحد النفقات مهمة، وقع من طرف الحكومة قررت أن تدعم نفقات المقاصة ب14 مليار إضافية، ولكن هذا مكانش عندو آثار على الاستثمار، لماذا؟ لأن كان فائض بالنسبة للجبايات اللي جعلنا أننا تمكننا نستغلو هذاك الفائض بالنسبة للمداخيل الجبائية باش نواجهو الأزمة الدولية، ولولا هاذ التدخل لكان وصلت النسبة ديال التضخم إلى أكثر من 7% وبقى في المستوى ديال 3,9%.

النقطة الثانية، بغيت نأكد كذلك على أن الحكومة عازمة على العمل في اتجاه الاستهداف، ولكن في نفس الوقت كنعتبرو بأن صندوق المقاصة كيخصو يستمر، لماذا صندوق المقاصة كيخصو يستمر؟ لأن كنعتبرو بأن اليوم التوجه اللي جا في إطار الخطاب الملكي، التوجه اللي كاين في إطار التصريح الحكومي أننا تيخصنا نوسعو الطبقة الوسطى، وبالتالي إذا حذفنا صندوق المقاصة قنينات الغاز اللي تنشريوها ب 40 درهم تيخصنا نشريوها ب 80 درهم اليوم، كذلك بالنسبة للمواد الأخرى اللي هي مدعمة بالنسبة مثلا للكازوال عوض مناخذوه ب 7,10 دراهم تيخصنا ناخذوه ب8,25 درهم، إذن هاذ الشيك لو غادي يكون عندو انعكاس سلبي على القدرة الشرائية ديال المواطنين، وبالتالي تنعتبرو أن تيخصنا نحسنو من النجاعة ديال صندوق المقاصة، ولكن تيخصنا نستمرو في دعم المواد الأساسية، وفي نفس الوقت تيخصنا، وتنشتغلو في هاذ الإطار أننا نوجهو قسط من هاذ المقاصة إلى الدعم المباشر للأسر المعوزة.

وفي هذا الإطار من بين الأمور اللي قمنا بها بالنسبة للإصلاح، أولا قمنا بإعادة تركيبات جديدة لأسعار المواد النفطية وغاز البوتان، وانطلاق من فبراير 2009 انطلقنا في هاذ العمل، واللي هو أساسي

أن بفضل هاذ العمل استطعنا أننا نحذفو تكاليف كانت غير مبررة، كانت تثقل كاهل صندوق المقاصة، ومن خلال ذلك استطعنا أننا نحسنو وضمان تموين السوق الوطنية بهذه المواد بأقل تكلفة، من جهة أخرى قمنا كذلك بمراقبة ملفات صندوق المقاصة، وأعطيناها لمهنيين متخصصين بهاذ العمل.

بالنسبة للاستهداف باش نكمل، بالنسبة للاستهداف انطلقنا، بحال اللي قلتيو بالنسبة لبرنامج تيسير، واللي كانت النتائج ديالو إيجابية بحكم أننا اليوم يمكن ينا نقولو بأن 80 ألف طفل وطفلة استفادوا من هاذ الدعم المباشر، مما أدى إلى التقليص بكيفية واضحة من الهذر المدرسي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، إلى يمكن باش ندوز، بقاو لي 2 أسئلة، تعقيب؟ عندك الحق في التعقيب، ولكن إلى يمكن لكم... تفضل.

المستشار السيد محمد الصمدي:

باختصار شديد، السيد الوزير تعلمون على أن صندوق المقاصة تم إحداثه لدعم الطبقات المعروفة هي المعوزة والفقيرة والمتوسطة، إلا أنه الملاحظ هو أن صندوق المقاصة يروم إلى دعم بعض الشركات الكبرى، نود من جنابكم كيف تفسرون ذلك؟ ثم ما هي الإصلاحات التي في رأينا في الفريق على أنها جاءت في البرنامج الحكومي، كيف يمكن ترجمة الإصلاحات التي نص عليها البرنامج الحكومي في الواقع؟ ثم إلى أي حد أو متى سيتم إخراج الإصلاحات المنتظرة، والمتوقع أن يعرفها الصندوق انسجاما مع التصريح الحكومي لتستفيد الشرائح الفقيرة والمتوسطة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، باختصار السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

أنا في هاذ النقطة بغيت نكون واضح، أولا بالنسبة لصندوق المقاصة، هاذ صندوق المقاصة اللي خرج كان أساسا من أجل ضبط الأسعار، باش نكونو واضحين، باش منقولوش الأمور اللي ماشي هي.

النقطة الثانية بأن هاذ الإصلاح راه انطلق وأنا كنت تنعطيكم الأمور اللي انطلقت، واللي الحمد لله بفضل هاذ الإصلاح استطعنا أننا نقتصدو من النفقات ديال المقاصة، ونمولو الجانب اللي هو تيتعلق بتيسير، اللي هو أساسي خصوصا بالنسبة للعالم القروي والتمدرس في العالم القروي، وثانيا بالنسبة كذلك للصحة لأنه وقع التمويل إن شاء الله بالنسبة ل2010 ديال التلقيحات الأساسية بالنسبة للأطفال الصغار اللي تيموتوا نتيجة ديال هاد الأمراض، لأن Rotavirus، والإشكالية كذلك ديال الأمراض التنفسية.

بالنسبة لدعم الشركات الكبرى، راه باش نكونو واضحين راه بغيتي تتكلم على السكر، أنا غنتكلم على السكر باش نكونو واضحين، أولا حنا متندعموش الشركات الكبرى، تندعمو السكر اللي تيستافد منو الجميع.

النقطة الثانية باش نكونو واضحين، القرار اتخذ ها هو عندي، القرار اتخذ في فبراير 2006 باش أن الشركات ديال المشروبات الغازية متبقاش تسترجع الدعم ديال السكر ابتداء من فاتح يناير 2007، وابتداء من فاتح يناير 2007 مبقاش تخلص هاذ الدعم، وبالتالي حنا كحكومة جديدة اعتبرنا أن من الضروري أننا نتجاوزو المقاربة اللي كانت، اللي هي تتعلق بالتعمل بالمثل، ونديرو المقاربة المنصفة.

وفي هذا الإطار قررنا في إطار المجلس الإداري ديال صندوق المقاصة، اللي فيها جميع الحساسيات السياسية ديال الحكومة أنه ابتداء من يناير 2009 الاسترجاع غيكون ديال 1000 درهم للطن، وبفضل هذه العملية استرجعنا 2007، واسترجعنا 2008، وتنسترجعو 2009.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة حول نسبة تلوث الهواء للمستشارين المحترمين السادة... نعم تأجل؟ الوزير هنا وتأجل ! باقي لك الوقت... ما اطلبتيش نقطة نظام... نعم آسيدي.

المستشار السيد علي قيوح:

(كلام غير مسموع)

السيد رئيس الجلسة:

آسيدي أُجّل... إذن حول نسبة تلوث الهواء، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي، إدريس مرون، محمد فضيلي، عمر أدخيل، عبد المجيد الحنكاري، الهاشمي السموني، لحسن بوعود، الحسين قيشوحي، عبد القادر قوضاض، عمر مكدر، سعيد التدلاوي، محمد الكبوري، عبد الله أبو زيد، يحفظه بنمبارك، أولعيد الرداد، بناصر أزوكاغ، محمد بورمان، الكلمة للسيد السعداوي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن سؤالنا هذا يخص أساسا نقطتين هما التلوث بالمجال الحضري المؤثر بطريقة مباشرة وفورية على صحة المواطنين، الأول وهو الدخان المنبعث من أسطول النقل بكل مكوناته داخل المدن، أصبح يشكل خطرا على المواطن المغربي المهدد في حياته اليومية كلما خرج من بيته إلى الشارع، بسبب ما يستنشقه من دخان مسموم، تلقي به مختلف وسائل النقل بالمدن، وأول من يعاني من هذه الظاهرة الخطيرة هم الأطفال والمسنون الذين يعانون الربو.

النفايات المنزلية، ما تزال الأسر المغربية تلقي بنفاياتها المختلفة داخل نفس الوعاء، وهذا يترتب عليه مشاكل متعددة، بدء من بعثرة هذه النفايات من طرف الباحثين على بعض المواد التي يمكن بيعها، مرورا بنقل هذه النفايات إلى المطارح التي يكبر حجمها وتضر بالفرشة المائية بسبب ما يخرج منها من تلوث، وكذلك ما تسببه من ضرر للأشخاص عبر لحوم المواشي التي تقتات بهذه المطارح، التي غالبا ما توجد بجوانب المدن، والتي وصلها التوسع العمراني، أضف إلى ذلك لجوء بعض الجماعات المحلية إلى حرق تلك النفايات للتقليل من حجمها.

فمن هاذ المنطلق، السيد الوزير، نود مساءلتكم حول الإجراءات القانونية والتحسيسية التي من الضروري إخراجها إلى حيز الوجود لمعالجة هاتين المعضلتين الضارتين بالصحة والبيئة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد كاتب الدولة.

السيد عبد الكبير زهود كاتب الدولة لدى وزيرة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلف بالماء والبيئة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

أشكر السيد المستشار المحترم على الاهتمام بهذا الموضوع، وأريد أن أقول للسيد المستشار المحترم بأنه هاد الموضوع ديال التلوث فعلا أنه التشخيص ديال الحالة البيئية ديالنا تيثبت عدد ديال الاختلالات البيئية، وهذا علاش جا التصريح الحكومي كما تتبعتم ووضع برامج مدققة مبقيناش غادي نكتفيو بها غير بالإجراءات القانونية والتحسيسية، بل أن الدولة أصبحت الآن تتدخل إلى جانب الجماعات المحلية، وإلى جانب الجهات للحد من هذه الاختلالات وجعلها في مستويات لا تضر بصحة المواطنين.

وفي هذا الإطار، بالنسبة لتلوث الهواء أنه اليوم كاين القانون ديال 13.03 المتعلق بمكافحة تلوث الهواء، أنه بدينا تنشرو النصوص التطبيقية، فكما تتبعتم الأسبوع الماضي صادق مجلس الوزراء على مشروع يحدد المعايير ديال جودة الهواء، بالنسبة لكل مكون ملوث تنشوفو الحدود القصوى ديال القذف ديالو في الوسط الطبيعي، وكذلك مشروع مرسوم حول الحدود القصوى للانبعاثات الملوثة على المصادر الثابتة كذلك، فهذا من الناحية القانونية هاذ الآليات غادي تكون مهمة، إضافة إلى التتبع الكمي بوسائل علمية، من خلال رصد هذا التلوث عبر وضع محطات ديال القياس، فتتعرفوا بأنه اليوم الدار البيضاء وضعنا بها 7 ديال المحطات، وفي الرباط 3 ديال المحطات، مراكش 2، في الجديدة 2، وفي طنجة وفي القنيطرة كذلك، وهناك محطتين متنقلتين نرسلهم للأماكن اللي فيها شكوك باش يكون عندنا المقاييس تأخذ بطريقة علمية، وتحلل في المركز ديال الأرصاد الجوية، هناك كذلك برنامج مسطر ومدقق مع الجهات لجعل جميع المدن مجهزة بهذه المحطات في حدود 1012 إن شاء الله، هذا أشنو غادي يعني؟ يعني أنه ملي تنهضرو على التلوث، تنهضرو بأرقام.

كذلك الإنذار، ابتدء من السنة المقبلة إن شاء الله، في نهاية هذه السنة والسنة المقبلة غادي تبدا الأرصاد الجوية تنشر نشرة ديال جودة الهواء، كيفاش كان الهواء اليوم، وكيفاش يمكن يكون غدا، باش

يكون الإنذار في الأحياء التي يمكن أن تشكل محطات يجب الإنذار بخصوصها.

فيما يخص البرامج، فهناك الاتفاقيات اللي وقعنا مع الجهات، نحدد برامج عملية للحد من هذه الملوثات، لا بالنسبة للوحدات المتنقلة ديال النقل، ولا بالنسبة للوحدات الثابتة، وأذكر بأنه إلى تبع هاد الشي ديال قانون المالية، هناك مرسوم مصاحب اللي تيجعل الحظيرة ديال الطاكسيات غادي تتجدد، غادي تكون واحد المنحة ديال 50000 درهم بالنسبة لمالك الطاكسي الصغير اللي غادي يبغي يجددو، وكذلك 35000 درهم بالنسبة للطاكسي اللي أقل من 7 سنوات، وكذلك في هاد الصندوق الخاص هناك 50 مليون درهم اللي تحددت لهذه العملية، إضافة كذلك إلى حصة مهمة ستخصص للوزن الثقيل، وتنعرفو بأنه حظيرة النقل تشكل أحد الأسباب المهمة لتلوث الهواء بالحواضر.

بالنسبة للنفايات، باستعجال يمكن أن أقول بأنه الحكومة راجعت البرنامج الوطني لتدبير النفايات في 2008، واليوم مع الجهات شرعنا في التنفيذ، وبطبيعة الحال الإطار القانوني كاين، القانون ديال تدبير النفايات، كاين النصوص التطبيقية بدات تتصدر، واليوم حددنا الأهداف بأنه الرفع ديال مستوى جمع النفايات غادي نوصلو ل 90% في 2020، وغادي نوصلو ل 100% في 2030... بدينا كنغلقو ذوك المطارح العشوائية بوثيرة ديال 10 حتى ل 12 مطرح سنويا، وهاذيك المطارح العشوائية كلها غادي تغلق، وغادي تكون مطارح مراقبة، وإلى تبعتو الميزانية ديال الوزارة، ولا كذلك الميزانية ديال وزارة الداخلية، هناك دعم كبير سيوجه لهاد العملية.

هناك كذلك هدف مهم ديال إضفـــاء الطابع المهني في تدبيـــر هـــاد القطاع، وغادي يتحدد لنا الهدف ديال تثمين هادوك الناس اللي كيشتاغلوا في هاذ المطارح العشوائية، هناك فئة كبيرة تفوق 25000 ديال الناس اللي كيشتغلوا في هاد الشي، فهاذ الناس غادي يدوزوا من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم، والهدف توضع هو بلوغ 10% في 2015 ديال تثمين هاد النفايات بطريقة منظمة، و20% في 2020، مع العلم بأنه هناك الوزارة بصدد جعل بعض الأقطاب أو بعض المدن مدن خضراء، بمخططات للتدبير البيئي، وفيها هاذ الفرز في الأصل باش يكون الفرز، ويكون يعني هاذ الفرز ديال المواد البلاستيكية والمواد العضوية والمواد الأخرى، حتى نحقق هاذ الهدف ديال إضفاء المهنية.

وبالنسبة للجهة ديالكم، السيد المستشار المحترم، يمكن أن تتطلعوا على الاتفاقية، بحيث كل اتفاقية مع الجهة، تنمشيو لكل إقليم داخل الجهة، وتنحددو هادوك البرامج العملية مع كل إقليم، وبالنسبة لكل مدينة وكل جماعة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

آخر سؤال موجه إلى السيد كاتب الدولة المكلف بالماء والبيئة أجل بطلب من الفريق الاستقلالي.

إذن نهاية الجلسة، وشكرا للجميع.